الفصـــــل الثانـــي

مشـــروع الشـــراكة الأورمتوسطيـــة

الأهـــداف و الـــرهـــانـــات

تمهيد:

يتعلق مشروع الشراكة الأورمتوسطية الذي تم الإعلان عنه خلال ندوة برشلونة (27 - 28 نوفمبر1995) بإنشاء مجموعة سياسية اقتصادية تضم 27 دولة تمثل حوالي 800 مليون نسمة ، بمعنى مجموعة بحجم رهانات القرن القادم الذي سيشهد بناء مجموعات أخرى على شكل (APEC، ASEAN، ALENA ...) ، هذا المشروع يقوم على فكرة إنشاء منطقة للتبادل الحر، تضم دول الاتحاد الأوربي و 12 دولة متوسطية* باستثناء ليبيا، وهو قائم على فرضية الآثار الإيجابية المترتبة على الانفتاح للتبادلات التجارية والمالية، والتي ستسمح بالتخصص الدولي للمنطقة.

هذا المشروع يطرح جملة من الفرص والتحديات، إذ أن إنشاء منطقة للتبادل الحر بين الاتحاد الأوربي والدول المتوسطية الأخرى يعني أنها ستكون متعددة الأطراف(وضع نظام التبادل الحر بين تركيا والمغرب ، بين الجزائر و إسرئيل ، بين تونس وقبرص ... إلخ) وهو ما سيجعل المنطقة ليست مجرد منطقة تكامل شمال/جنوب ،و لكن أيضا تكامل جنوب / جنوب. هذا الطموح هو الذي يدفعنا للتساؤل حول طبيعة هذا المشروع ، هل هو مجرد إعلان نية ؟ أم أنه مشروع حقيقي مدعوم بإرادة سياسية جادة ؟،و حتى إذا توفرت الإرادة السياسية هل يمكن إنشاء منطقة للتبادل الحر بين دول مختلفة و متباينة ؟ بين دول غنية وأخرى فقيرة؟ باختصار هناك من يعتبر أن عملية إنشاء منطقة للتبادل الحر هي مجرد فتح الأسواق المتوسطية للمنتوجات الأوربية ، وهو الأمر الذي يترتب عليه عجز الموازين التجارية وتراجع مداخيل الضرائب وتأثير سلبي على سوق العمل ...إلخ ، كل هذا يمكن أن ينتج صدمة كبيرة في مجتمعات هي أصلا هشة اقتصاديا واجتماعيا، لكن المفارقة هنا هي إذا كانت هذه هي انعكاسات إنشاء منطقة للتبادل الحر، فلماذا إذن تجد هذه المقاربة القبول في الدول المتوسطية؟ هل أن عملية عولمة الاقتصاد لم تترك لها الخيار ؟ أم أن

---

* هي:(المغرب،الجزائر ، تونس،مصر سوريا،إسرائيل، قبرص، مالطا، لبنان، تركيا، الأردن ومنظمة التحرير الفلسطينية) .

المنافسة الجديدة التي فرضتها دول شرق ووسط أوربا (PECO) عليها هي السبب ؟

فما وراء الروابط التاريخية وعلاقات الجوار الجغرافي القائمة مع دول جنوب وشرق المتوسط (PSEM) ، أوربا معنية مباشرة لأسباب استراتيجية و اقتصادية بالوضعية التي تعيشها المنطقة، وهو ما يقودنا للتساؤل عن الإشكالية التي توجد في قلب مسار برشلونة خصوصا أن دول الاتحاد الأوربي (خاصة دول القوس اللاتيني : فرنسا،إسبانيا،البرتغال،إيطاليا) أدركت أنه بدون تدخل اقتصادي وسياسي في المنطقة المتوسطية ستتوجه نحو الفوضى ، وبالتأكيد فإن مسألة النمو الديمغرافي و انعكاساتها على الأمن في المنطقة خاصة فيما يتعلق بمخاطر تصاعد حركة الهجرة في أوربا الجنوبية لعبت دورا بارزا في الوصول إلى هذه القناعة، وهو ما سنحاول أن نثبته في هذا الفصل من خلال متابعة تطور مسار السياسة المتوسطية الأوربية بدءا من اتفاقيات المشاركة 1969 ، ووصولا إلى إعلان برشلونة 1995 .

المبحث الأول:انعكاسات تحولات ما بعد الحرب الباردة على حوض المتوسط

تمثل منطقة المتوسط رهانا استراتيجيا هاما، بحكم ميزاتها البحرية الهامة(المجال ، الحركية ، مرونة الاستخدام)، و الأفضلية المميزة لموقع فريد من نوعه في نقاط تقاطع ثلاث قارات(آسيا ، إفريقيا، أوربا)، وتقاطع محور شمال - جنوب، و كنقطة وصل بين المحيطين الأطلسي و الهندي، ومهد ثلاث ديانات توحيدية ، لكن هذا البحر نصف المغلق ليس بحرا كالبحار الأخرى ، إنه مركب بحار كما يلاحظ فرنا ند براوديل **F. Braudel** " بحار تزدحم فيها الجزر، تنتشر فيها أشباه الجزر ، تحيط بها شواطئ مسننة(...)إنه بحر محاصر بالأراضي، و بالتالي فإن جيوسياسة البحر المتوسط هي أولا جيوسياسة المجال الأرضي الذي يحيط به "[1] .

لذا فالفضاء المتوسطي هو فضاء متفتح ، تحول إلى ساحة مواجهة إستراتيجية ،لا فحسب على الصعيد العسكري ، بل أيضا على الصعيد السياسي و الاجتماعي و الثقافي و الديني ، أكثر من ذلك صار البحر الأبيض المتوسط كما عبر عن ذلك **جان ماري كروزاتي**" النموذج ذاته للفضاء المتصدع، الذي تغلب فيه المتدخلون الخارجيون و العلاقات الثنائية القائمة مع مناطق أخرى على العلاقات الداخلية المتعددة الأطراف "[2] .

صحيح أن حوض المتوسط عرف أبعاد جديدة منذ نهاية صراع شرق-غرب ، حيث فقد بعده الإستراتيجي بالنسبة للحلف الأطلسي، فهو لم يعد يشكل عمق إستراتيجي ضد عدو قادم من قلب القارة ، لكن يبقى أن حوض المتوسط يمكن رؤيته اليوم في شكل حدود بين منطقتين: شمال-جنوب، أغنياء- فقراء، أوربا- إفريقيا .

الوضعية السياسية والإستراتيجية في المتوسط محكومة اليوم بثلاث عوامل هي: المصلحة العسكرية والاقتصادية للقوى الكبرى في المنطقة، الصراعات بين دول الحوض،عدم الاستقرار الداخلي في بعض دول الحوض.

إن التغيرات الكبيرة التي حدثت في أوربا منذ نهاية الحرب الباردة، وحالة عدم اليقين التي تحيط بالتوقعات المستقبلية بالنسبة لدول جنوب الحوض ،تدفعنا

---

[1] Jean Marie Grouzatie:Geopolitique de la méditerranée,publisud, Mars 1988.P15
[2] Op. Cit , P 17

لنقوم بعملية الربط بينها وبين المبادرات الثلاث التي طرحت منذ مطلع التسعينات وكذا العلاقات المتداخلة بين أطرافها :

1- عملية السلام بعد مؤتمر مدريد .

2- مسار الدار البيضاء الشرق أوسطي .

3 - مسار برشلونة الأورمتوسطي .

وكذلك البحث في الاعتبارات التي دفعت بحوض المتوسط إلى صدارة اهتمامات القوى الكبرى، فهل تكفي المعطيات التجارية لتفسيرها ؟ حيث يعتبر اليوم المتوسط طريقا بحريا هاما للملاحة المدنية والعسكرية، و بالرغم من أنه لا يمثل إلا 0.6 % من مساحة البحار والمحيطات ، تخترق مياهه يوميا بين 3000 إلى 5000 باخرة من أنواع مختلفة ، و تمر عبر مضيق جبل طارق كل ساعة 200 سفينة تقريبا ، فكميات كبيرة من البضاعة تنقلها سنويا هذه السفن والبواخر، نذكر منها على سبيل المثال : 350 مليون طن من المواد النفطية أي ما يساوي 3/1 المجموع العالمي، 13 مليون طن من الفوسفات أي ما يساوي31 % من المجموع العالمي ، 26.6 مليون طن من الفحم أي ما يساوي 9.4 % من المجموع العالمي ، أي هناك اعتبارات أخرى ؟.

المطلب الأول: بروز التنافس الأوربي الأمريكي على حوض المتوسط.

يمكن اعتبار حوض المتوسط بعد نهاية الحرب الباردة مجالا تتقاطع وتتصادم فيه المصالح الأوربية و الأمريكية لأسباب جيواقتصادية ، إذ جاءت نهاية الثنائية القطبية لتؤكد هيمنة العامل الاقتصادي في المنافسة القائمة بين الكيانات القومية والإقليمية، وتكشف عن أزمة الهيمنة الأمريكية التي بدأت تضمحل ،لأن التوسع الذي شهدته فترة ما بعد الحرب العالمية II أعادت إلى أوربا وإلى اليابان قدرة تنافسية فقدتاها أثناء الحرب العالمية II .

في هذه الظروف هل يمكن أن تشكل أوربا قوة مستقلة الحركة عن الولايات المتحدة ؟ في الواقع برزت سنة 1990 قبل اندلاع حرب الخليج عدة عوامل ومؤشرات لصالح تحول في سياسة المجموعة الأوربية إزاء الولايات المتحدة الأمريكية ،فقد أدى انهيار أنظمة أوربا الشرقية وانحلال حلف وارسو كنظام عسكري إلى إفراغ مذاهب الدفاع الإستراتيجية من أي معنى، وانتفت حاجة المجموعة الأوربية للمظلة النووية الأمريكية وهو الأمر الذي انعكس على مفاوضات الغات **GATT** الأخيرة حيث بد الموقف الأوربي متماسكا وحازما اتجاه الولايات المتحدة(الملف الفلاحي، الاستثناء الثقافي) ، فليست المصالح الأوربية بالضرورة هي ما تعتبره الولايات المتحدة مصالحها، ولا شك أن أوربا قد تقاسمت مع الولايات المتحدة الخوف من الاتحاد السوفياتي في مرحلة الحرب الباردة، ومع ذلك لم تكن تلك المرحلة خالية من الخلافات، لكن وجود عدو مشترك كان بمثابة مظلة تختفي تحتها كل التناقضات، وكان الخطر الشيوعي ورقة ابتزاز في يد الولايات المتحدة لممارسة الهيمنة والزعامة .

لذا أتصور أن نقاش الخيارات السياسية والإستراتيجية لكل الشركاء في المتوسط، يجب أن يبدأ بالضرورة من نقاش استراتيجية الولايات المتحدة رغم أنها ليست بلدا مشاطئا للمتوسط، والسبب هو ببساطة أن الولايات المتحدة هي الدولة الوحيدة حاليا التي تملك فعليا استراتيجية سياسية وعسكرية ذات أبعاد عالمية، ولها القدرة على التحرك و الانتشار في كل مناطق العالم، وبالنسبة لمنطقة المتوسط يجري التعامل معها على أساس أهداف الولايات المتحدة في

السيطرة العالمية ، وهذا هو الجديد في نظرة الولايات المتحدة للمنطقة بعد زوال الاتحاد السوفياتي، فهيمنة الولايات المتحدة على منطقة جنوب المتوسط كما يشير إلى ذلك **سمير أمين** تشكل في المدى المتوسط وسيلة ممتازة للضغط على أوربا ،وعلى هذا الأساس سعت الولايات المتحدة للتحكم في قطاع المحروقات انطلاقا من الجزائر وكل المتوسط وصولا إلى ما وراء الخليج إلى أفغانستان لذا أخذت الولايات المتحدة المبادرة في حرب الخليج لضمان السيطرة على كل العالم العربي ، ثم رعاية مسار السلام وتوجيهه لتجعل من أوربا مجرد تابع للقوة الأمريكية [1].

إذن يبدو أن الولايات المتحدة الأمريكية وأكثر من أي وقت مضى، أصبحت سيد المنطقة والمهيمن على التوازنات الجيوسياسية في المتوسط، في حين أن أوربا بحكم علاقة الجوار الجغرافي هي الأكثر عرضة للانعكاسات السلبية للاستقرار الذي تعيشه المنطقة .

إدراك أوربا لهذا المعطى كان وراء بعث مسار برشلونة، و من هذه الزاوية يمكن اعتبار ندوة برشلونة محاولة أوربية لإعادة التوازن الجيوسياسي لأوربا في المتوسط، في مواجهة الهيمنة الأمريكية التي تحققت كما أشرنا بعد الضربة التي وجهتها الولايات المتحدة للبناء الأوربي عن طريق المبادرة إلى حرب الخليج .

ويمكن شرح السلوك الأمريكي في المنطقة بالرجوع إلى التقسيم الإستراتيجي للعالم الذي رسمته الولايات المتحدة، وتحديد مكان منطقة المتوسط فيه، فالمتوسط ينتمي إلى الدائرة الأولى في هذا التقسيم باعتباره خط حيوي للمواصلات والدخول إلى الشرق الأوسط(الصراع العربي الإسرائيلي)، والخليج (الثروة النفطية)، إن السياسة الأمريكية في المنطقة بعد نهاية الحرب الباردة تدور حول ثلاثة محاور أساسية:

1- مراقبة الموارد الطاقوية(البترول والغاز)، وحمايتها من أجل ضمان التموين بها .

2- الربط الاقتصادي للمنطقة بواسطة المؤسسات المالية الدولية، و كذا مسار الدار البيضاء(السوق الشرق أوسطية)، ودمج إسرائيل في محيطها الإقليمي .

3- منع انتشار أسلحة الدمار الشامل.

---

[1] سمير أمين: مرجع سابق، ص 14

إن مناقشة مسألة العلاقات الأورأمريكية هي مسألة معقدة جدا، حيث يتداخل فيها التحالف والتنافس على عدة مستويات خاصة في منطقة المتوسط، فمثلا أكد **كلود سيشون** " **Claud chysson** " في حوار أجرته معه مجلة "**Mediterranée.developememt**" في ديسمبر 95 على التنافس والخلاف القائم بين الولايات المتحدة والاتحاد الأوربي حول منطقة حوض المتوسط، واعتبر المشروع الشرق أوسطي عامل اضطراب ولا استقرار في المنطقة، وذهب إلى أبعد من هذا حين اعتبر أن الولايات المتحدة تريد تحقيق مشروعها وأهدافها بوسائل وإمكانيات أوربية .

كما أن الولايات المتحدة لم تخف عدم ارتياحها لمشروع الشراكة الأورمتوسطية و رأت فيه مشروعا منافسا للشرق أوسطية خصوصا أن أوربا لم تتجاوب مع الولايات المتحدة في منح هذه الأخيرة صفة مراقب في عملية برشلونة .

كل هذا يقودنا للكلام عن المسارين (مسار برشلونة ، مسار الدار البيضاء) اللذين لهما نقاط مشتركة على المستوى الاقتصادي ، فهما يهدفان إلى ترقية القطاع الخاص و الاستثمار الخارجي، لجعل المؤسسة محور تجديد وتحديث لقطاعات اقتصادية معينة في المنطقة ، لكنهما يختلفان على المستوى السياسي حيث يمثلان العودة للمنافسة الجيواقتصادية بين القوتين في المتوسط (الاتحاد الأوربي، الولايات المتحدة)، وهو ما لا يخفيه الأوربيون حيث برز هذا التنافس على أشده في مناسبتين، الأولى في مؤتمر عمان إذ عارض الاتحاد الأوربي الفكرة الأمريكية في إقامة بنك التنمية للشرق الأوسط ، برأس مال قدره 5 مليار دولار، وذلك بحجة وجود مؤسسة مالية تمكنت من تمويل مشاريع تنمية إقليمية بما يزيد عن3 مليار دولار ، كما يمكن الإشارة هنا إلى الموقف الذي أعلنه الرئيس الفرنسي **جاك شيراك** والذي " اعتبر فيه جنوب وشرق المتوسط الفناء الخلفي لأوربا ، وأبدى استعداد بلاده وأوربا للدفاع عن مصالحها في المنطقة بوجه المشاريع الإقليمية الأمريكية [1] ، أما المناسبة الثانية التي سجل فيها الأوربيون

---

[1] ياسر الخطيب: تزايد فرص المتوسطية في عهد نتانياهو، مرجع سابق، ص 16.

خلافهم مع الولايات المتحدة، فكانت في ندوة برشلونة ،حيث اعتبر الدبلوماسي المصري " **سميرصبحي** " ندوة برشلونة مناسبة للتأكيد على وجود مشروع أوربي بمقدوره منافسة المشروع الأمريكي، وهو ما لمح له رئيس المفوضية الأوربية **جاك دلور "Jacques Delors "** بمناسبة انعقاد ندوة الدار البيضاء(30 أكتوبر- 2 نوفمبر 1994) حيث صرح:" إذا كان الأمريكيون يمثلون الديكور الذي يوضع لتزيين الحلوى فإن الأوربيون هم الحلوى ذاتها "[1] ، إذن يمكن النظر إلى المشروعين باعتبارهما مؤشرا على تصاعد المنافسة الأمريكية الأوربية في حوض المتوسط .

فالرؤية الشرق أوسطية هي رؤية أمريكية تؤيدها إسرائيل بقوة، بهدف بناء ما أسماه **شمعون بيريز** الشرق الأوسط الجديد، الذي تلعب فيه إسرائيل دورا رئيسيا وقياديا ، وتكون بمثابة الوسيط بين المراكز الرأسمالية المتقدمة في الغرب وآسيا من ناحية، وبين بلدان الشرق والخليج العربي بالأساس من ناحية أخرى ، وقد خصصت لها الولايات المتحدة قمم: الدار البيضاء ، عمان و القاهرة والدوحة الاقتصادية لترجمة هذه الرؤية إلى مشروع قابل للتطبيق .

أما الرؤية الأورمتوسطية فهي رؤية أوربية ، تتسع للدول المطلة على البحر الأبيض المتوسط ، وهي رؤية تهدف إلى إدماج بلدان جنوب المتوسط في الفضاء الاقتصادي الأوربي بشكل تدريجي ، وتبدو كأنها رد فعل على إصرار الولايات المتحدة على أن تنفرد بالزعامة في الشرق الأوسط بعد أن أبعدت أي دور للأمم المتحدة والاتحاد الأوربي في عملية السلام ، وبتعبير آخر تميزت الشرق أوسطية بدور أمريكي خاص، وفعال وتبعا لذلك دور إسرائيلي، فإن المتوسطية هي منهج كتلة دولية تحس بخيبة الأمل، وهي ترى مخاطر تزايد الهوة بين دورها الاقتصادي العملاق ودورها السياسي المحدود، وبخاصة في الشرق الأوسط ، المرجح أن تتزايد فرص المفوضية الأوربية في هذه المرحلة للتقدم نحو هدف إقامة شراكة متوسطية على حساب المشروع الشرق أوسطي الأمريكي ، بالنظر إلى ما يحدث على مستوى مسار السلام هذا من جهة، ومن جهة أخرى

---

[1] Jean François Daguzan et Raul Girardet: La Méditerranée, Nouveaux défis, nouveaux risques ; publisud . Paris 1995 . p 25

يعكس حجم المبادلات العربية الأوربية الحظ الوافر لاحتمال تحقيق الشراكة المتوسطية .

لقد مثلت سنوات التسعينات قطيعة تاريخية مع نظام ما بعد الحرب العالمية II خصوصا في أوربا، وشهدت هذه السنوات نقاشات ساخنة حول ضرورة إرساء سياسة خارجية وأمنية أوربية مشتركة تتماشى وإمكانياتها الاقتصادية الضخمة، وتتخلص من الحدود التي رسمت لها أثناء الحرب الباردة،فأوربا لم تعد تقبل بأداء دور دبلوماسية البيدق كما في السابق، وقد تجلى هذا بتبني أوربا لمواقف تستجيب لمصالحها ، فالحاجة الأوربية الملحة لإيجاد فضاءات اقتصادية جديدة، ترجم بعقد ندوة برشلونة التي تزامنت مع قمة عمان الاقتصادية الشرق أوسطية (نهاية أكتوبر)،هذا ما يعكس لعبة القوى في المتوسط، أما بالنسبة للولايات المتحدة " فالمتوسط لا يمكن أن يكون ملكا إلا لسيد واحد، وإلا أصبح مسرحا لصراع مستمر حسب تعبير **ألفرد ماهان**[1] ،وهي لذلك تحاول أن تبسط هيمنتها على المتوسط من خلال الحلف الأطلسي و الخلط بين المنطقة وخارج المنطقة .

بعد كل هذا أتصور أنه لا يمكن فهم جزء مهم من مشروع الشراكة الأورمتوسطية إذا لم نعتبره ردا على التواجد الكثيف في حوض المتوسط لقوة غير متوسطية هي الولايات المتحدة : دورها في مسار السلام في الشرق الأوسط ، وزنها المعتبر في الصراع في منطقة البلقان (اتفاق دايتون) ، وكذا لعبتها في فرض الحصار على ليبيا، هذا من الناحية الجيوسياسية، والتي تتضاعف بعامل اقتصادي عبر ديناميكية الندوات الاقتصادية للشرق الأوسط وشمال إفريقيا (الدار البيضاء، القاهرة ، الدوحة).

المطلب الثاني:المأساة البلقانية وآثارها على المنطقة المتوسطية

في البداية أتصور أنه حتى نفهم جزء هام من الواقع الجديد الذي يرتسم في حوض المتوسط بل في العالم كله ، يجب أن نفهم ما يدور في منطقة البلقان، لأنها مرآة تعكس الحقائق، وتكشف القيم والمبادئ والنظم و الهيئات مثل حقوق الإنسان و الشرعية الدولية والسلام الدولي وغيرها، من القيم التي انهارت أمام التصفية العرقية

[1] Bernard Ravenel:Mer Communne. sécurité commune, OP.cit p27

وقانون القوة الذي فرضه الصرب، ليفضح المجتمع الدولي الذي تعامل مع المأساة البوسنية والأزمة في كوسوفو بنفس المنطق الذي تعاملت به فرنسا وبريطانيا مع **هتلر وموسوليني** في الحبشة وتشيكوسلوفاكيا، وهو ما سماه **ستانلي هوفمان** " سياسة الاسترضاء الجديد "، حيث أن تناول قضية البوسنة من قبل المجتمع الدولي شبيهة بتناول قضية الحبشة عندما غزاها **موسوليني** عام 1935 ، بعدما بدأ الغزو أصدرت عصبة الأمم قرار بفرض عقوبات اقتصادية ضعيفة على إيطاليا، لم تكن كافية لردعها ولكن فرنسا وبريطانيا راحتا في الوقت نفسه تفاوضان موسوليني للوصول إلى حل يقضي بالموافقة على احتلاله ثلث أراضي أثيوبيا فقط ، لكن الخطة لم تنجح .

لقد كان الخطأ في أن المجتمع الدولي انتهج بصورة متزامنة سياستين متناقضتين، الأولى سياسة الردع بواسطة آداة الأمن الجماعي، و الثانية سياسة الاسترضاء والحل الوسط ، وهو ما يتكرر اليوم مع قضية البوسنة، إذ لجأ المجتمع الدولي بعد أن أصدرت الأمم المتحدة قراراتها لردع الصرب إلى سياسة الوساطة الدولية، التي أدت إلى سلسلة من الخطط كل واحدة منها تقدم للصرب تنازلات أكثر من الأخرى.

وفي قضية تشيكوسلوفاكيا انتهجت فرنسا وبريطانيا مع ألمانيا النازية سياسة استرضائية واضحة، إذ أن " **تشمبرلن**" الذي كان يتحدث باسم بلاده وباسم فرنسا معا كان يوافق على جميع طلبات **هتلر**، في مقابل وعد من هذا الأخير بعدم شن الحرب، وهو ما جاءت الأحداث بعكسه، ودخل العالم في حرب عالمية ثانية.

إن استمرار التعامل مع المأساة البلقانية بنفس المنطق، وسع (المأساة) إلى أماكن أخرى، فالحرب في منطقة البلقان تبدأ عادة في دائرة محددة، ثم تتوسع هذه الدائرة بسرعة، لتدخل في محيطها دول شتى، تلتقي وتتشابك وتتعارض مصالحها حول هذا المحيط، مثل ما حدث في حربي البلقان الأولى والثانية عامي 1912 و1913، وهذا لأن منطقة البلقان ليست سوى مفترق طرق دولي تلتقي فيه مصالح القوى الكبرى، وتتصادم وتتشابك بشكل مستمر، وهذا تبعا للأهمية التاريخية والجغرافية والإستراتيجية لمصالح الدول التي تلعب أدوارا هامة في قضية البلقان . وتكتسب المأساة البلقانية أهمية خاصة في موضوعنا لاعتبارات عديدة أهمها :

1- إن سراييفو عاصمة دولة البوسنة والهرسك لها صدى تاريخي معروف، إذ انطلقت منها الشرارة الأولى التي أشعلت الحرب العالمية الأولى .

2- إن الحرب في البوسنة والهرسك هي الحرب الأولى التي تقع داخل أوربا، بعدما عاشت القارة الأوربية سلم دام ما يقارب الخمسين عاما، وهي فترة طويلة لم تتمتع بمثلها أوربا في الماضي .

3- إن تفكك يوغسلافيا والحرب التي تبعته كانت تمثل اختبارا حقيقيا لمؤسسات الاتحاد الأوربي التي جاءت بها معاهدة ماستريخت، خصوصا فيما يتعلق بالسياسة الخارجية والأمنية المشتركة(PESC) .

4- إن طبيعة الحرب وشكلها في البوسنة أعادت النظر في الكثير من المسلمات التي كانت قائمة، كاعتبار الصراعات الإثنية والانفصالية ظاهرة خاصة بدول العالم الثالث فقط، ونفس الكلام يقال عن عمليات التصفية العرقية،حيث جاءت الحرب في البوسنة لتأكد أن أوربا ليست بمنأى عن هذا النوع من النزاعات ، والتي تحمل في ذاتها عناصر الانتشار والتوسع فمثلا في المسألة البلقانية وجدت أوربا نفسها مقسمة إلى عدة أطراف كانت لها مواقفها المتناقضة في حقب تاريخية ماضية، فالدول المجاورة ليوغسلافيا مهتمة ومعنية بشكل مباشر بشأن كيفية التوصل إلى حل للأزمة الحالية، وينبع هذا الاهتمام من ثلاثة أسباب هي:

1 - الادعاءات الإقليمية .

2 - الأقليات القومية .

3 - الخطر الذي قد ينتج عن قيام دولة مجاورة قوية.

فكل من اليونان وبلغاريا وحتى ألبانيا تبدى اهتماما كبيرا بشأن المستقبل الذي ستؤول إليه جمهورية مقدونيا ،حيث أن ادعاءات إقليمية لكل من اليونان وبلغاريا تتعلق بأحقية كل منها في جزء من أراضي هذه الجمهورية ، كما أن المجر أعلنت أنها في غاية القلق بشأن الجزء الشمالي من فويفودينا المتاخمة للأراضي المجرية، والذي تقطنه بعض الأقليات المجرية تبلغ 350 ألف نسمة، أما تركيا فهي تعتبر نفسها معنية مباشرة بالمسألة، بسبب الروابط التاريخية في البلقان .

كما أن بعض الأحزاب الإيطالية اليمينية أعلنت عن حق إيطاليا التاريخي في شبه جزيرة استرا (Istrie)، وبعض أجزاء دالماسيا (Dalmatie)، اللتين كانتا جزءا من إيطاليا، تم اقتطاعهما من قبل يوغسلافيا عام 1948 بعد الحرب العالمية الثانية، وتتبعان حاليا لكرواتيا ، وهو ما بين أن المسألة البلقانية تشكل عامل لا استقرار في جنوب أوربا وحوض المتوسط، خاصة في الجانب الشرقي ، خاصة بسبب صعود الشعور القومي الذي تصاعد في اليونان ، تركيا وألبانيا وهو ما دعا وزير خارجية النمسا " **أليس موك** " للتحذير من أن يتحول مسلمو أوربا إلى إرهابيين نتيجة الضغوط والاستضعاف الذي يتعرضون له "[1]. الضغوط والاستضعاف اللذين يتكلم عنهما وزير خارجية النمسا يكشفان أن السياسة الأوربية في البلقان ترتكز على منطلقين :

الأول : الصراع على النفوذ بأبعاده التاريخية، والمتجددة بأبعاد مستقبلية أثارها زوال صراع شرق - غرب .

الثاني : الصراع الحضاري الذي تجدد بين الحضارة الغربية المسيحية من جهة و الحضارة الإسلامية من جهة أخرى، وما يؤكد هذا دلائل كثيرة نوردها في النقاط الآتية :

1- إن المسلمين في البوسنة والهرسك من أصل سلافي عرقيا، ولكن الروس السلافيين الأرثوذكس يدعمون الصرب السلافيين الأرثوذكس ضد السلافيين المسلمين .

2- البوسنيون هم أوربيون تاريخيا وموقعا جغرافيا، ولكن أوربا الكاثوليكية والبروتستانتية تناصر إلى درجة التواطؤ الكروات الأوربيين الكاثوليك والصرب الأوربيين الأرثوذكس، وجميعهم مسيحيين ضد البوسنيين الأوربيين المسلمين.

هذين المنطلقين (الصراع من أجل النفوذ ، الصراع الحضاري) كانا وراء الفشل في الوصول إلى حل شامل للمأساة، بل أكثر من ذلك مهدا بشكل مباشر لانتشار عمليات التصفية إلى أقاليم أخرى (إقليم كوسوفو)، وهو ما يشكل مؤشرا واضحا عن عجز الاتحاد الأوربي و مؤسساته في التخلص من البعد القومي لكل وحدة من الوحدات. الأمر الذي يدفعنا إلى اعتبار الكلام الذي يدور اليوم عن نهاية الدولة الأمة مجرد وهم،

---

[1] سمير حسن: ماذا تعني "خطة واشنطن" للبوسنة والهرسك ،قضايا دولية،العدد179،السنة الرابعة، يونيو 1993، ص5 .

فما يزال العامل القومي يشكل محددا هاما ومحركا قويا في العلاقات بين الدول والأمم.

المطلب الثالث: عملية التسوية في الشرق الأوسط .

يبدو أن منطقة الشرق الأوسط ما تزال بعيدة عن الانفراج في ظل نظام إقليمي جديد كثر الحديث عنه عبر كثافة التغطية الإعلامية لمؤتمر مدريد 1992، ثم اتفاق أوسلو 1993 واتفاق السلام الأردني الإسرائيلي 1994 وأخيرا القمم الاقتصادية(الدار البيضاء94 ، القاهرة96 ، الدوحة97)، حيث تبدد الأمل الذي قام على أساس أن مسار السلام سيؤدي إلى خلق دولة فلسطينية ذات سيادة، وهو الأمر الذي سيساهم بشكل كبير في رفع الكثير من العوائق التي تقف دون وضع آليات جماعية للوقاية وحل النزاعات في المنطقة .

إن القضية الفلسطينية هي أحد المحاور المركزية لكل تفكير جدي في مسائل المنطقة، فنحن هنا لسنا أمام أزمة إقليمية عادية مثلها مثل باقي الأزمات، إنما نقف أمام أزمة متعددة الأطراف (الدول العربية الإسلامية، إسرائيل والقوى الكبرى) ، متعددة الأبعاد(اقتصادي، إستراتيجي، حضاري ثقافي)، متعددة المستويات (المحلي، الإقليمي، الدولي)، وكذلك متعدية التأثيرات، وهذا يقودنا للحديث عن آفاق تطور النزاع في الشرق الأوسط. إذ أن أي تطور حاسم للنزاع في الشرق الأوسط سيكون ذو تأثير مباشر على مستقبل الدول العربية، وإسرائيل و من وراءها الولايات المتحدة وأوربا. إن احتمالات هذا التطور تدخل تحت فرضيتين اثنتين، الأولى: التسوية السلمية والثانية: استمرار النزاع .

<u>الفرضية الأولى:</u> التسوية السلمية: في حالة تحقق هذه الفرضية، فالسؤال الذي يطرح هو ما إذا كان وقف المجهود الحربي سيترك آثاره على العامل الاقتصادي في الشرق الأوسط، وما هو موضع إسرائيل في المنطقة ؟ ألن يكون السلم أي الاعتراف بمكان هذا البلد في الشرق الأوسط نهاية للصهيونية ؟ ألن تكون نهايتها في التخلي على المساندة الخارجية ، التي لا تستطيع البقاء من دونها ؟ وأخيرا نتساءل ما إذا كان وقف النزاع لن يؤدي إلى المزيد من إضعاف الطاقة التوحيدية في العالم العربي إقليميا وداخليا ،على اعتبار أن العديد من الأنظمة العربية توظف القضية الفلسطينية من أجل كسب شرعيتها ؟.

إن طريقة التعاطي مع مسار التسوية في الشرق الأوسط تؤكد مركزية المقاربة الاقتصادية لمسار السلام بالنسبة للولايات المتحدة وإسرائيل ، هذه المقاربة تؤكد على دور الروابط الاقتصادية كمحول للقناعات السياسية والإيديولوجية ،وهي سياسة قائمة على دور العامل الاقتصادي(استعمال المساعدات الاقتصادية، الحظر والحصار الاقتصادي ، مشكلة الأموال الناتجة عن الريع النفطي "petrodollar " في البنوك الغربية) في إدماج النخب العربية المسيرة اقتصاديا وسياسيا في نظام علاقات معقدة، يجعلها تابعة وخاضعة للقوى الرأسمالية المهيمنة على السوق العالمية، وهذا ما يفسر تركيز إسرائيل والولايات المتحدة على مشروع للشرق أوسطية من خلال وضع ترتيبات جيواقتصادية جديدة في المنطقة،تقوم على الثلاثية التي وضعها شمعون بيريز في كتابه الشرق الأوسط الجديد:

المياه التركية+الأموال الخليجية واليد العربية الرخيصة+ التكنولوجيا الإسرائيلية.

هنا نشير إلى أن الانتقال من الشراكة الأوربية - المغاربية (مشروع1992) إلى الشراكة الأورمتوسطية (1994) قد سهلتها اتفاقيات أوسلو المبرمة بين منظمة التحرير الفلسطينية وإسرائيل، وبناء على ذلك لو تعثرت عملية السلام لسبب أو لآخر فمن الواضح أن الشراكة الأوربية المتوسطية ستتحمل تبعاتها، وربما اضطرت سوريا ولبنان وحتى السلطة الفلسطينية إلى مقاطعة المشروع ، غير أنه يبدو أن التفكير في بناء شرق أوسط جديد على أساس اقتصادي مع استمرارية الصراع العربي الإسرائيلي هو وهم لأنه لا يوجد " مسار نحو السلام ولكن باختصار هناك سلام مجسد في اتفاقيات واضحة ومحددة حول كل الخلافات التي أدت لنشوب الحرب، وحول هذا السلام فقط يمكن بناء مسار تعاون اقتصادي إقليمي ، أما المنطق المعاكس الذي يرى أن السلام يمكن أن يتحقق عبر مسار تطبيع دبلوماسي وتعاون اقتصادي، و الذي سيسمح في الأخير بمعالجة القضايا التي أدت للحرب هو مجرد وهم ، ولعل المواقف التي أعلنها رئيس الوزراء الإسرائيلي السابق " نتانياهو " أثناء حملته الانتخابية، والتي اعتبر فيها أن فكرة منافسه

السابق " شمعون بيريز" حول الشرق الأوسط الجديد مجرد خرافة سياسية غير قابلة للتحقيق على أرض الواقع "[1] هو مؤشر على ما قلناه.

الفرضية الثانية: استمرار النزاع : في حالة استمرار النزاع فالاحتمال الأقوى أن ذلك سيشكل عقبة تحول دون التقدم، وتستنزف إمكانيات المنطقة، وتزيد التبعية إزاء الولايات المتحدة، وهو الأمر الذي يدفع للتساؤل حول طبيعة الدور الأمريكي كراع لعملية السلام، وبصفة أخرى عن التساؤل حول إدراك صانعي القرار في البيت الأبيض للمصلحة القومية الأمريكية التي أصبحت أكثر من أي وقت مضى تصطدم بالسلوك الإسرائيلي اتجاه عملية التسوية،أما بالنسبة للأوربيين فهم "يعتبرون أن إخفاق عملية التسوية أو انهيارها يؤديان إلى إعطاء زخم للتيارات الراديكالية على الضفة الجنوبية العربية الإسلامية للمتوسط ، ولن يبقى تأثير هذه التيارات في ضواحي أوربا بل قد يصل إلى عواصمها بواسطة الجاليات العربية الإسلامية، حيث يختلط عادة البؤس الاقتصادي بالتهميش الاجتماعي "[2] .

وأكثر من ذلك يتصور الأوربيون أن حدوث توتر أو جمود في دبلوماسية التسوية يهدد بشكل كبير سياسة الشراكة الأورمتوسطية، التي تشكل الصياغة الإستراتيجية للتعامل الأوربي مع المتوسط وقضاياه، وأكثر القضايا صعوبة وتعقيدا في هذا الإطار هي من دون شك عملية التسوية وقد انعكس ذلك في الحديث عنها في مقدمة إعلان برشلونة الذي أكد أن التسوية العادلة الشاملة، المستديمة هي تلك القائمة على القرارات الملائمة لمجلس الأمن وعلى المبادئ المذكورة في الدعوة إلى مؤتمر مدريد حول السلام في الشرق الأوسط بما في ذلك مبدأ الأرض مقابل السلام وما يترتب عن ذلك .

وهو الأمر الذي أكد عليه وزير خارجية الجزائر السابق **أحمد عطاف** حيث اعتبر أن " توقف مسار السلام سيؤثر على الهدف المشترك"[3] فالجانب العربي يرى بأن وضع إجراءات بناء الثقة يرتبط

---

[1] ياسر الخطيب:تزايد فرص المتوسطية في عهد نتانياهو شؤون الأوسط،العدد58 ،ديسمبر1996،ص111.

[2] ناصيف يوسف حتي:حدود الدور الأوربي وفرصه في عملية التسوية في الشرق الأوسط،المستقبل العربي جانفي 1997، ص13 .

[3] El Waten : 15 Avril 1997 , p 12

بتطـور مسـار السـلام وهنـا يضيـف **أحمد عطـاف** : التعـاون فـي مجـال الأمـن بـين دول الشمـال والجنـوب يـرتبط بتقـدم مسـار السـلام، والشـيء الأكيـد اليـوم أن المعـوقـات والتعقيـدات القـائمـة والمتـزايدة فـي عمليـة التسـويـة فـرضـت تـأجـيل البـحث فـي العـمق بلـورة ميثـاق الأمـن المتـوسطـي، الذي يهـدف إلـى إقـامـة منطقـة مشتـركة للسـلام والاستقـرار،والـذي يعتبـر المحـور الـرئيـسي فـي الجـانب السيـاسـي والأمـني لإعـلان بـرشلـونـة .

ولعل الجـو والملابسـات التـي سـادت أثنـاء انعقـاد القمـة الأورمتـوسطيـة الثـانية فـي لافـاليت **La valette** (أفـريل97) خـاصة أثنـاء الافتتـاح، تبـدي تـأثيـر الـوضع السـائـد فـي الشـرق الأوسـط والمـأزق الـذي وصلـت إليـه عمليـة السلام وهو ما يعكسـه تصـريح وزيـر خـارجيـة فـرنسـا السابق " **هرفي دوشاريت** " للصحافـة: " أعتبـر أن نـدوة مـالطـا تشـكل نجـاحـا حـاسمـا في هـذه الفتـرة التـي تتميـز بتوتـر كبيـر لا سيمـا في الشرق الأوسط "[1]، وهـذا مـا يـوضح أن مسألـة التسويـة في الشرق الأوسط طغت علـى أشغـال نـدوة لافـاليـت **.La Valette**

بـعد هـذا العـرض لانعكـاسـات صيرورة التسـويـة السلميـة، أعتقـد أن خيـار سـلام الشعـوب هـو الصيغـة الـوحيـدة لسـلام دائـم، ويبـدو أنـه لـيس أمـرا مـن أمـور الغـد القـريب، وإنمـا الشيء المطروح هـو سـلام بـين الأنظـمة ،وهـو أمـر لا يقـبل إلا بـاعتبـاره حـالـة مـؤقتـة تعـكس عـلاقـات القـوة القـائمـة فـي انتظـار تـوازن أفضـل للقـوى الإقليميـة والعـالميـة، وهـذا يذكـرنـا بحـالـة ألمـانيـا بعـد الحـرب العـالميـة الأولـى .

---

[1] جريدة الخبـر 19 أفـريل 1997 ، ص 05 .

المبحث الثـــاني: مـــراحل السيـــاســـة المتـــوسطية الأوربيـــة

حتـــى نفهـــم بشكـــل أحســـن رهـــانـــات وخلفيـــات مشـــروع الشـــراكـــة الأورمتـــوسطيـــة ، يبـــدو أنـــه من الضـــروري فهـــم كيـــف و لمـــاذا وصلنـــا إلـــى بـــرشلـــونة ؟ وهـــذا بـــالـــرجوع إلـــى تـــاريـــخ العـــلاقـــات بيـــن المجمـــوعـــة الأوربيـــة ودول حـــوض المتـــوســـط ،وبمـــعنى آخـــر دراســـة مختلـــف مـــراحل العـــلاقـــات الأوربيـــة المتـــوسطيـــة التـــي يمـــكن أن نقـــول بـــاختصـــار أنهـــا ارتكـــزت مـــنذ 30 سنـــة علـــى المحـــاور الآتيـــة :

1- السيـــاسة المتـــوسطيـــة للمجمـــوعـــة الاقتصـــاديـــة الأوربيـــة **CEE**.

2-المبادرات خارج المجموعة الأوربية(ندوة الأمن والتعاون في المتوسط **(CSCM)**، غرب حوض المتـــوســـط ، نـــدوة الأمـــن والتعـــاون فـــي المتـــوســـط البـــرلمـــانيـــة).

3- الحـــوار العـــربـــي الأوربـــي .

والمتتبـــع للعـــلاقـــات الأوربيـــة المتـــوسطيـــة سيـــلاحـــظ لاشـــك أنهـــا قـــامت حـــول تـــدفق البضـــائع والخدمـــات، وحـــول عـــدد معيـــن مـــن المشـــاريـــع ذات الأهميـــة النسبيـــة فـــي قطـــاع الطـــاقـــة، الأمـــر الـــذي جعلهـــا تتميـــز بثلاث مميزات أســـاسيـــة عـــلى :

1-التنـــاظـــر فـــي المبـــادلات.

2-هيمنـــة بـــروز محـــور شمـــال/ جنـــوب فـــي المبـــادلات.

3 -الفـــوائـــض المحققـــة مـــن طـــرف المجمـــوعـــة الأوربيـــة .

وبمعنـــى آخـــر ومـــنذ سنـــة 1969 كـــانت العـــلاقـــات بيـــن دول المتـــوســـط (بـــاستثنـــاء إســـرائيل) والمجـــموعـــة الأوربيـــة تكتـــسي دومـــا طـــابـــع الـــرؤيـــة المـــركنتيليـــة المـــرتكـــزة علـــى العـــلاقـــات التجـــاريـــة والمـــاليـــة.

هذه الطبيعة تقودنا إلى طرح تساؤلات عن هذه العلاقات وعن حصيلتها، هل أن هذه العلاقات سارت باتجاه بناء تكامل جهوي في المنطقة أم أنها تندرج في إطار استراتيجية إلحاق وتبعية للبلدان المتوسطية بأوربا؟ الواقع أن أوربا شكلت وما تزال الفضاء الطبيعي لاندماج الدول المتوسطية في الاقتصـــاد الـــدولي، هـــذه الـــدول تـــدور حـــول القـــطب الأوربـــي الذي تحـــقق معـــه معظـــم تبـــادلاتهـــا ، هـــذا الانـــدمـــاج تـــدعم بـــالانفتـــاح التفضيلـــي للســـوق الأوربيـــة للمنتـــوجـــات المتـــوسطيـــة ، والتـــي شكلـــت مـــع المســـاعدات المـــالية الأدوات الأســـاسية للسيـــاسة المتـــوسطية الأوربية،سيـــاســـة قـــامت أســـاســـا كمـــا يشيـــر البـــاحثتيـــن **Agnes Chevallier , Isabelle Bensidoun** عـــلى

علاقات الهيمنة والإرث الاستعماري،التي حكمت لمدة طويلة تاريخ المنطقة.

المطلب الأول:السياسة المتوسطية للمجموعة الاقتصادية الأوربية CEE .

1- مضامين الاتفاقيات :

قامت السياسة المتوسطية للمجموعة الأوربية CEE على أساس المصالح الاقتصادية، حيث انطلقت مع اتفاقيات المشاركة مع دول المغرب العربي (1969)، ثم توسعت مع المقاربة المتوسطية الشاملة، والتي تضم كل الدول المتوسطية غير الأوربية (72-73) باستثناء ليبيا وألبانيا، وتجددت مع السياسة المتوسطية المجددة (1990).

تحددت السياسة المتوسطية منذ التوقيع على معاهدة روما سنة1958 بعلاقات المجموعة الاقتصادية الأوربية مع جوارها الجغرافي المباشر، حيث كانت كل من المغرب وتونس مرتبطتين بالمجموعة الأوربية، وهذا بفضل العلاقات الخاصة التي تربط فرنسا بالدولتين(بشير بروتوكول ملحق بمعاهدة روما صراحة إلى المغرب وتونس) أما الجزائر فكانت عند التوقيع على معاهدة روما ما تزال تعتبر جزء من فرنسا، وبالتالي كانت معنية بالمعاهدة وهو ما " تشير إليه بوضوح وثيقة مخطط قسنطينة في الصفحة 55 والصفحة 387 "[1]، وبداية من سنة 1963 باشرت كل من تونس والمغرب ثم الجزائر مفاوضات لعقد اتفاقية مشاركة مع المجموعة الأوربية، وانتهت سنة 1969 باتفاقية مشاركة وقعت لمدة5 سنوات(اتفاقية التجارة التفضيلية)، وقبل هذا التاريخ تم التوقيع على اتفاقيتين، واحدة مع اليونان (نوفمبر1962)،وأخرى مع تركيا(سبتمبر 1963)، في هاتين الاتفاقيتين كانت المجموعة الأوربية تبحث بصورة خاصة على الاستقرار في جهتها الجنوبية ضد ما كان يعتبر آنذاك الخطر الأكبر: التوسع السوفياتي في حوض المتوسط، وبداية من سنوات السبعينات أعادت المجموعة الأوربية هيكلة سياستها المتوسطية، لتظهر في شكل جديد عرف باسم السياسة المتوسطية الشاملة (1972)، تم تبنيها في قمة باريس(19 -21 أكتوبر1972) لتشمل كل الدول المشاطئة مباشرة للبحر الأبيض المتوسط والأردن، مع استثناء تركيا واليونان بسبب نية ضمهما إلى المجموعة لاحقا.

---

[1] معمر بوضرسة:اتفاق الشراكة مع أوربا ... وندوة لافاليت،جريدة النصر: 18، 19 أفريل 97.

حجر الزاوية في السياسة المتوسطية الشاملة ذو طبيعة تجارية لأن الهدف هو تسهيل التنقل الحر للبضائع الصناعية، و إقرار معاملة تفضيلية للمنتوجات الزراعية، وتخفيض حقوق الجمارك تتراوح بين 20% و80% وهذا تبعا لطبيعة المنتوج .

ونسجل هنا أن السياسة المتوسطية الشاملة لم تتم في إطار إقليمي متعدد الأطراف، كما حصل مثلا في إطار اتفاقية لومي مع دول الكرايب والمحيط الهادي(ACP)، ولكن جرت في إطار مفاوضات بين المجموعة الأوربية و كل دولة على حدا (أنظر الجدول 05) .

الجدول 05 : الاتفاقيات المتوسطية

التاريخ	البلد	الاتفاقيات
1962		
1 نوفمبر	اليونان	اتفاق مشاركة
12 سبتمبر 1963	تركيا	"
5 ديسمبر 1970	مالطا	"
12 ديسمبر 1972	قبرص	"
11 ماي 1975	إسرائيل	اتفاق تبادل وتعاون
25 أفريل1976	تونس	اتفاق تعاون شامل
26 أفريل1976	الجزائر	"
27 أفريل 1976	المغرب	"
11 جانفي1977	مصر	"
"	الأردن	"
"	سوريا	"
03 ماي 1977	لبنان	"
02 أفريل1980	يوغسلافيا	اتفاق تعاون

المصدر: Bichara Khader : Le partenariat EuroMediterranée aprés la deBercelone, conference Lhrmadtan, Paris 1997 , p 31 .

وقد ارتبطت عملية إعادة هيكلة السياسة المتوسطية بعملية التوسيع الأولى(انضمام بريطانيا، الدانمارك، ايرلندا)، و هذا قصد معالجة لا تجانس الاتفاقيات المبرمة قبل هذا التاريخ، وتقوم عملية إعادة الهيكلة هذه أساسا على الأنشطة التي بدأت في القطاع التجاري بغية توسيع المبادلات التجارية وتحريرها من القيود، كما أصبحت تشمل علاقات تعاون في الميادين التقنية والاقتصادية والاجتماعية والمالية .

في الجانب المؤسسي تقترح الاتفاقيات التي جاءت في إطار السياسة المتوسطية الشاملة اجتماع دوري لمجلس تعاون، وتحت هذا الأخير

لجنة تعاون.أما الجانب الاجتماعي فهو يهتم بشكل خاص بمشاكل اليد العاملة المهاجرة في أوربا، ولكنه لا يقدم أية إضافة إلى الاتفاقيات السابقة فيما يتعلق بالضمان الاجتماعي وقانون العمل، ويشكل الجانب التجاري حجر الزاوية في السياسة المتوسطية الشاملة، فقد سمحت دول المجموعة الأوربية بإدخال منتوجات الدول المتوسطية بشكل حر إلى السوق الأوربية. أما فيما يتعلق بالجانب المالي فتقترح البروتوكولات المالية منح المساعدات والقروض لتمويل مشاريع التنمية في مختلف القطاعات، وتأتي هذه المبالغ من ميزانيات دول المجموعة وقروض البنك الأوربي للاستثمار **BEI** وفق شروط السوق أو مدعومة أحيانا من مصادر الموازنات (أنظر جدول 06).

وعموما الاتفاقيات التي تربط الدول المتوسطية بالمجموعة الأوربية في إطار السياسة المتوسطية الشاملة تقوم على ثلاثة ركائز:

1- **التفضيلات التجارية:** إذ تفتح هذه الاتفاقيات سوق يضم300 مليون مستهلك لمنتوجات هذه الدول، وتقترح تحرير كلي خاص بالمنتوجات الصناعية باستثناء المواد النفطية المكررة، وبعض أنواع النسيج التي هي في الحقيقة المنتوجات الوحيدة تقريبا التي تصدرها هذه الدول ، في القطاع الفلاحي الشروط غير مشجعة، وجاء انضمام اليونان ثم خاصة إسبانيا والبرتغال ليعقد الأمور في هذا المجال .

2- **التعاون المالي والتقني:** اتفاقيات التعاون المبرمة سنة 1969 تقترح مساهمة مالية للمجموعة من أجل مساعدة الدول المتوسطية في إحداث تنمية اقتصادية، مجموع المساعدات الأولى كان غير كافي فهي لا تغطي إلا جزء صغيرا جدا من المشاريع التنموية .

3- **التعاون في مجال اليد العاملة**، فبسبب العدد المرتفع من المهاجرين القادمين من الدول المتوسطية العاملين في دول المجموعة ، الاتفاقيات تقترح إجراءات خاصة يفترض أن تضمن لهؤلاء العمال شروط العمل الملائمة وكذا الحماية الاجتماعية المساوية للعمال الأوربيين.

2- حصيلة الاتفاقيات السياسية المتوسطية :

الاتفاقيات الموقعة في إطار السياسة المتوسطية الشاملة كان من المفروض أن تدعم التبادلات التجارية بين المجموعة الأوربية والدول المتوسطية الأخرى(PTM)، وتدعم النمو الفلاحي والصناعي عن طريق ضخ موارد

مالية في شكل هبات وقروض، ولكن بعد عدة سنوات بدت النتائج غير أكيدة، وبقيت التبادلات التجارية غير متوازنة بشكل كبير.

الواقع أن هذه الاتفاقيات دعمت تبعية الدول المتوسطية اتجاه المجموعة الأوربية، فالإحصائيات الواردة في الجدولين رقم 7 و8 تبين أن المجموعة الأوربية تمثل سنة 1985 حوالي 48.6 % من مجموع مبادلات الدول المتوسطية، في الوقت الذي لا تمثل فيه هذه الأخيرة سوى 3.8 % من مجموع مبادلات المجموعة الأوربية، وبإجراء مقارنة مع مناطق أخرى من العالم نجد مثلا أن 41 % من مبادلات أمريكا اللاتينية تتم مع الولايات المتحدة، ومبادلات هذه الأخيرة مع أمريكا اللاتينية تصل إلى 12.4 %، أما مبادلات الدول الآسياوية مع اليابان فبلغت 18.9 % ، ومبادلات اليابان معها 23.8 % (أنظر الجدولين 7و 8).

والنتيجة التي يمكن أن نستخلصها من هذه المقارنة مزدوجة: من جهة علاقات الولايات المتحدة -أمريكا اللاتينية، وعلاقات اليابان - آسيا هي أكثر توازنا من علاقات المجموعة الأوربية-الدول المتوسطية ، و من جهة أخرى المجموعة الأوربية أقل تبعية اتجاه دول المتوسط، عكس هذه الأخيرة التي توجد في وضعية تبعية وارتباط اتجاه المجموعة الأوربية. وحسب الباحث **بشارة خضر** فإن السياسة المتوسطية الشاملة اصطدمت بحاجزين :

1- اتفاقيات على المقاس: تأخذ خصوصيات كل دولة، وأعطت نفس المعاملات التفضيلية، أنتجت مزايدات وتنافس بين مختلف الدول المتوسطية التي دخلت في سباق لإبراز إيجابياتها مقارنة بالآخرين،وبالتالي المطالبة بمعاملة تفضيلية وهو ما خلق عدم رضى عام، مثلا في قطاع النسيج. والتنافس بين تركيا و المغرب و تونس.

جدول 07 : حصة الثلاثية القطبية في التجارة مع بعض المناطق(1985)

	المجموعة الأوربية	اليابان	الولايات المتحدة
حوض المتوسط"[1]	48.6	2.8	10.2
الخليج "[2]	30.0	18.7	10.3
آسيا	15.5	18.9	18.0
أمريكا اللاتينية	22.5	6.1	41.1
أوربا الشرقية "[3]	26.9	3.4	2.5

1- المغرب، الجزائر، تونس، ليبيا، مصر ،الأردن، لبنان، سوريا، تركيا،إسرائيل، قبرص،مالطا،يوغسلافيا .

2- البحرين، الكويت ، عمان ، قطر ، السعودية ، الإمارات، العراق ، إيران .

3- بلغاريا ، تشيكوسلوفاكيا ، ألمانيا الشرقية، المجر، بولونيا ، رومانيا ، الاتحاد السوفياتي .

المصدر : Bechra Khader : Le partenariat Euro Mediterranée , op . cit, p 32 .

جـدول 08: حصـــة بعض المنـــاطق فـــي التجـــارة مع الثلاثية القطبية(1985)

	حوض المتوسط	الخليج	آسيـا	أمريكا اللاتنية	أوربا الشرقية
الولايات المتحدة	2.4	2.1	12.8	12.4	0.6
اليابـان	1.0	7.0	23.8	3.7	1.6
المجموعة الأوربية	3.8	2.1	3.9	2.3	2.6

المصدر : نفس المرجع، ص 33 .

جـدول 06 : البـروتـوكولات المـالية بمـلايـين الإيكـو .

	البروتوكول الأول 78 - 81			البروتوكول الثاني 82 - 86			البروتوكول الثالث87 -99				
	المجمـوع	قروض BEI	قروض شروطخاصة	هبـات	المجمـوع	قروض BEI	قروض شروطخاصة	هبـات	المجمـوع	قـروض BEI	صناديق الميزانيـة
المغرب العربي	339	167	116	56	489	275	82	132	787	465	322
الجزائر	114	70	19	25	151	107	16	28	239	183	56
المغرب	130	56	58	16	199	90	42	67	324	151	173
تونـس	95	41	39	15	139	78	24	37	224	131	93
المشرق	300	165	27	108	486	285	73	128	768	475	293
مصر	170	93	14	63	276	150	50	76	448	249	200
الأردن	40	18	4	18	63	37	7	19	100	63	37
لبنان	30	20	2	8	50	34	5	11	73	53	20
سوريا	60	34	7	19	97	64	11	22	146	110	36
اسرائيل	30	30	-	-	40	40	-	-	63	63	-
المجمـوع	269	362	143	164	1015	600	155	260	1618	1003	615

* تركيا استفادت بين 1963 و1981 من 705 مليون ايكو فيها 510 من صندوق الميزانية و115 قروض من BEI .

المصدر : Isabelle Bensidoun et Agnés Chevallier : Mediterranée : Le pari de l'ouverture , Economica 1996 p 135

2- القطاعات التجارية التي يفترض أن الدول المتوسطية يمكن أن تطور فيها أنظمة تجارية تعاني من مشاكل عديدة داخل المجموعة في حد ذاتها، و هو ما دفع المجموعة إلى تبني إجراءات وقائية في أهم قطاعين مصيريين للشركاء المتوسطيين(خارج المحروقات) الفلاحة(الخمور مثلا) والنسيج، لكبح الدخول الحر للمنتوجات المصنعة المفتوح في إطار السياسة المتوسطية ، لقد جاءت اتفاقيات الجيل الثاني (1976) والاتفاقيات التي عقدت في الثمانينات لتؤدي من حيث المبدأ إلى تعزيز التبادل التجاري بين دول المجموعة الأوربية والدول المتوسطية الأخرى وأن تساعد على تطوير التنمية الزراعية والصناعية وإلى ضخ وسائل تمويله في هذه البلدان في شكل مساعدات وقروض ، ولكن ماذا كانت نتيجة هذه الاتفاقيات على التطور الاقتصادي والاجتماعي في البلدان المتوسطية ؟.

المعطيات تشير أن هذه السياسة المتوسطية الشاملة قد عمقت من تبعية الدول المتوسطية اتجاه المجموعة الأوربية وهكذا كما يؤكد **بشارة خضر** أن سياسة المجموعة المتوسطية لم تكن إطلاقا مندرجة في إطار استراتيجية تنمية مشتركة لكنها ببساطة استراتيجية تهدف إلى توسيع منطقة النفوذ والتبادل في المتوسط . فنتائج السياسة المتوسطية جاءت غير مشجعة وحتى إيجابيات الدخول التفضيلي للمنتوجات الفلاحية والصناعية تراجعت بفعل : السياسة الفلاحية المشتركة PAC والتوسيع الثالث للمجموعة 1986 (إسبانيا والبرتغال) أما التعاون المالي فبقي بدون أثر واضح على الاقتصاديات المتوسطية التي عانت من مديونية خانقة وبطالة مرتفعة .

ولكن مع هذا نشير إلى أن عجز الاقتصاديات المتوسطية لايمكن إرجاعها فقط إلى السياسة المتوسطية الشاملة ففشل النماذج التنموية المتبعة في كل دولة دور كبير في هذا العجز.

المطلب الثاني: السياسة المتوسطية المجددة للاتحاد الأوربي:

نظرا لعدم فعالية السياسية المتوسطية الشاملة بدأت المجموعة الأوربية بين1988 و1990 في تجديد سياستها المتوسطية بهدف تمتين الروابط مع الدول المتوسطية وذلك بزيادة حجم المساعدات من خلال البروتوكول

المالي الرابع(أنظر الجدول رقم9) وبتحسين شروط الدخول للسوق الأوربية المشتركة، عامين بعدها تم تبني إطار قانوني جعل من هذا التجديد عملي عرف باسم السياسية المتوسطية المجددة (P.M.R) لمدة 5 سنوات(1992 ، 1996).

جدول 9 البروتوكول المالي الرابع (بملايين الإيكو)

	المجموع	قروض BEI	صندوق الميزانية
المغرب العربي	1227	668	559
الجزائر	405	280	125
المغرب	498	220	278
تونس	324	168	156
المشرق	961	550	401
مصر	568	310	258
الأردن	166	80	80
لبنان	69	45	24
سوريا	158	115	43
إسرائيل	82	-	-
المجموع	2375	1300	1075

المصدر: Isabelle Bensidoun et Agnes chevallier ,op . cit P135

ولقد تم تبرير هذه المقاربة الجديدة بمبررات عديدة فمن جهة ذكرت المفوضية الأوربية بقناعتها أن القرب الجغرافي و كثافة العلاقات ذات الطبيعة المختلفة تجعل من استقرار وازدهار البلدان المتوسطية الأخرى عناصر أساسية للمجموعة الأوربية نفسها ذلك أن تفاقم اللاتوازن الاقتصادي والاجتماعي بين المجموعة الأوربية والبلدان المتوسطية الأخرى بسبب تطورها المتفاوت لا يمكن احتماله بسهولة أي أن الأمر يتعلق بأمن أوربا بالمعنى الواسع، ومن جهة أخرى تذكر اللجنة أنها تعتبر أن على المجموعة الأوربية تشجيع التطور الجاري في عدد من البلدان المتوسطية غير الأوربية نحو التعددية الديمقراطية و تقوية اقتصاد السوق .

من خلال ما سبق يتضح أن حماية أمن أوربا الخاص ودفع التعددية الديمقراطية وتقوية اقتصاد السوق تبدو أنها تشكل الأساس الأيديولوجي للسياسة المتوسطية المجددة و يكفي للتدليل على ذلك الإشارة إلى ما يلي:

-على إثر التفويض الذي صادق عليه المجلس الأوربي بمدينة ستراسبورغ في ديسمبر 1989، تولت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية يوم

22 ماي 1990 وعلى أساس تشخيص للوضع ضبط صيغة نهائية للسياسة المتوسطية المجددة، أكدت بمقتضاها أن تفاقم الفوارق الاقتصادية والاجتماعية بين أوربا والبلدان المتوسطية من شأنه أن يعرض للخطر أمن أوربا ذاتها .

- في جوان 1990 اقترحت المفوضية الأوربية سياسة أوربية مجددة حيث أشارت أن الجوار الجغرافي وكثافة العلاقات ذات الأشكال المختلفة تجعل من استقرار و رفاهية دول المتوسط العالم ثالثية، عناصر أساسية للمجموعة الأوربية، نفسها لأن في حالة تدهور اللاتوازن الاقتصادي والاجتماعي بين المجموعة ودول المتوسط فإنه لا يمكن التحكم فيه (...) وبعبارة أخرى أمن المجموعة هو موضوع الرهان [1] .

وأتصور أن الأحداث التي تشهدها المنطقة منذ بداية التسعينات هي التي أجبرت المجموعة على مراجعة سياستها اتجاه المتوسط: حرب الخليج وانعكاساتها (1990 - 1991)، الأزمتين الجزائرية و اليوغسلافية وأثارها على المنطقة المتوسطية (1992 -1993)، التوقيع على إعلان المبادئ بين إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية (1993)، كلها أحداث أعادت إلى الواجهة حوض المتوسط بعدما كانت الأنظار مركزة على أوربا الشرقية، ودفعت المفوضية إلى الاعتراف بأن النتائج المحققة بواسطة السياسة المتوسطية متواضعة و نتائج التعاون المالي كذلك ضعيفة " [2] والإعلان على حاجة العلاقات بين المجموعة الأوربية والدول المتوسطية إلى قفزة كمية و نوعية لتكون في مستوى الرهانات والسياسات الاقتصادية و الاجتماعية في المنطقة. وقدمت المفوضية اقتراحات بمضاعفة المساعدات المقررة للبلدان المتوسطية للفترة الممتدة من 1992 إلى 1996 ، وقد حدد وزراء خارجية المجموعة سنة 1990 قيمة المساعدات المالية بـ 4.4 مليار ايكو أي2.7 ضعف المساعدة المقررة للسنوات الخمسة السابقة .

إن هذا الموقف وإن كان لا يشكل الجواب الصحيح إلا أنه يدل وفق منطق الأرقام على تنامي الوعي بالمشاكل التي تمثلها الهوة القائمة بين شمال وجنوب المتوسط، غير أن السياسة المتوسطية المجددة لم تأتي بجديد يسمح بتجاوز هذه الهوة، فهي تدخل ضمن المنطق التجاري

---

[1] Larb Jaidi et Fouad Zaim : L'union Europeenne et la meditérranée : une nouvelle generation d'accords ? , op . cit p104

[2]- المرجع السابق، ص 105 .

التقليدي ولا يمكن بأي حال من الأحوال اعتبارها أداة لإحداث توازن بين ضفتي حوض المتوسط، فالتغيرات الوحيدة التي جاءت بها هذه السياسة تتعلق برفع الغلاف المالي، وتعديل طفيف في نظام المبادلات التجارية وإدخال محورين جديدين للتعاون هما: البيئة، ومساعدة الإصلاحات الاقتصادية، ومحاولة ترقية التعاون الأفقي و بالتالي فالسياسة المتوسطية المجددة بقيت حبيسة المنطق التجاري التقليدي، وهو ما يشرح أنه بمجرد بداية سريان مفعول السياسة المتوسطية المجددة (1993)، ارتفعت أصوات تنادي بضرورة تحويل التعاون التقليدي إلى شراكة حقيقة .

وما نلاحظه كذلك هو هذا الفارق المهم بين حجم الهدف المعلن عنه وبين الوسائل المقترحة لتجسيده، فالهدف هو إحداث توازن في المنطقة والوسائل كما رأينا لا تخرج عن الإطار التقليدي الذي ثبت فشله، وهو ما دفع البرلمان الأوربي إلى اعتبار السياسة المتوسطية المجددة مجرد ترقيع للسياسة المتوسطية المنتهجة لحد الآن، أو إعادة تكييف، أو تصحيح،أو تمديد، هذه هي في نهاية المطاف الإجراءات المقترحة [1] ، إذن كما رأينا فإن العلاقات بين المجموعة الأوربية والدول المتوسطية كانت منذ1969 مطبوعة بالرؤية المركنتيلية، المرتكزة على العلاقات التجارية والمالية فبالإضافة إلى البروتوكولات المالية، لم تستطع لا اتفاقيات 1976 ولا البرتوكولات التعديلية لسنة 1987 ولا حتى السياسة المتوسطية المجددة كيف تتجاوز الصيغة التقليدية، والتي منحت بمقتضاها المجموعة الأوربية للبلدان المتوسطية عددا من المزايا لتسهيل دخول منتجاتها الصناعية وصادرتها الفلاحية التقليدية إلى تراب المجموعة الأوربية، ولكن حتى هذه التسهيلات تعطلت حيث اصطدمت المنتوجات الصناعية ببنود الصيانة أو اتفاقيات التحديد الذاتي كما كان الشأن بالنسبة لميدان النسيج أما الموارد الزراعية فكان عليها أن تجتاز عراقيل الأسعار التفاضلية والحصص المحددة مسبقا . ويبقى التراجع عن مثل هذه المقاربات العقيمة وغير النافعة بالنسبة إلى تطوير وتنمية الاقتصاديات المتوسطية وتعويضها بعقد جديد حقيقي بين المجموعتين وحده الكفيل بضمان استقرار المنطقة

[1] Bichara khader. Le partenariat euromediterraneen, op, cit, and p39.

ويبدو أن الاتحاد الأوربي مدرك لذلك ويكفي الإطلاع على النصوص والوثائق التي أعدت لهذا الغرض لإدراك ذلك، بل أكثر من ذلك تعدى ذلك إلى وضع مشروع جديد وفق منطق جديد يهدف إلى بناء منطقة للتبادل الحر في حدود سنة 2010 ، ولكن نتساءل هنا أيضا، هل يمثل هذا المشروع الرد الصحيح على اللاتوازنات التي ما تزال تتعمق يوما بعد يوم.

المطلب الثالث: أطر العلاقات الأورمتوسطية

تأسست العلاقات الأوربية مع مختلف الدول المتوسطية منذ أكثر من 30 سنة في عدد من الأطر المختلفة يمكن أن نحصرها فيما يلي :

1-الاتفاقيات التجارية التفضيلية الموقعة في إطار السياسة المتوسطية الشاملة(1972-1992) ثم في إطار السياسة المتوسطية المجددة (1992-1996). وقد تكلمنا عليها في المطلبين السابقين.

2- ندوة الأمن والتعاون في المتوسط CSCM.

3- حوار (5+5) والمنتدى المتوسطي.

4- الحوار الأوربي العربي.

وقبل أن نتطرق إلى هذه الأطر بشيء من التفصيل نشير إلى دور مسألة البيئة في تحريك الإدراك السياسي بوحدة منطقة المتوسط والاعتراف المؤسسي بها (اتفاقية برشلونة 1975 ، برنامج العمل من أجل المتوسط PAM للأمم المتحدة)، ولكن تبقى مسألة الأمن هي المحددة في منطقة المتوسط فالرؤية التي تنظر لجنوب المتوسط على أساس أنه تهديد أنتجت جملة من المبادرات والمشاريع قادتها بصورة خاصة دول القوس اللاتيني (المبادرة الفرنسية في غرب المتوسط " 1983"، المشروع الإيطالي الإسباني بإنشاء ندوة للأمن والتعاون في المتوسط CSCM "1990 " ...) وهو ما سنحاول الكشف عنه لاحقا .

1- الحوارالأوربي العربي (1973 -1993) :

يمكن اعتبار الحوار الأوربي العربي المبادرة الدبلوماسية الوحيدة التي جرت في إطار متعدد الأطراف، حيث جمعت المجموعة الأوربيةCEE من جهة والجامعة العربية من جهة أخرى، في شكل حوار ارتبط بحدثين بارزين هما حرب أكتوبر 1973 والصدمة البترولية الأولى (1973)، وظرف دولي خاص تميز بالبحث عن نظام دولي جديد نتيجة العملية التاريخية للقضاء على الاستعمار، بدأ الحوار الأوربي العربي نتيجة لمبادرة فرنسية في ديسمبر 1973 في

كوبنهاجن وذلك بعد الحضر البترولي وسياسة الربط التي مارسها العرب خلال حرب أكتوبر1973 ، وهنا نشير إلى أن المجموعتين العربية والأوربية كانتا لهما أهداف مختلفة، فالجانب العربي كان يبحث عن دعم سياسي أوربي وتفهم أكبر للطرح العربي، بينما الجانب الأوربي كان يركز على ضمان التزود المستمر بالنفط وتحقيق أهداف اقتصادية. اختلاف الهدف لدى المجموعتين أثر بشكل كبير على عمل الحوار الأوربي العربي حيث يشير الباحث بشارة خضر إلى أن الحوار العربي الأوربي لم يعمل إلا 5 سنوات ونصف (1974-1979) ونهاية ديسمبر 1989 إلى 2 أوت 1990 وهذا راجع إلى الفرق في الأولويات والذي منع تحقيق أي تقدم ملموس .

2- ندوة الأمن والتعاون في المتوسط CSCM :

بدأ الحديث عن مشاكل الأمن في المتوسط منذ سنوات السبعينات في إطار ندوة الأمن والتعاون في أوربا(CSCE)، حيث أثر إعلان هلسنكي(1أوت 1975) الارتباط القائم بين الأمن الأوربي والأمن المتوسطي . بعدها تلاحقت الإعلانات بهذا الخصوص خلال ندوة بلغراد(1978-1979) تم إنشاء لجنة خاصة بحوض المتوسط داخل ندوة الأمن والتعاون في أوربا، عقدت هذه اللجنة اجتماعها الأول في لاقاليت" **LaValette** " (سنة1979) .

الدول المتوسطية تحركت بهذا الاتجاه خلال الجمعية العامة للأمم المتحدة منذ 1981 بطرح مسألة دعم الأمن والتعاون في المتوسط، وقد تم هذا بالتنسيق مع الدول المتوسطية غير المنحازة التي لعبت دورا بارزا خلال قمة كولمبو سنة 1976 لحركة عدم الانحياز التي تم فيها تبني نص يعتبر حوض المتوسط " منطقة سلام " ونشير هنا إلى أن الاجتماعات التي جمعت الدول المتوسطية غير المنحازة(10-14 سبتمبر1984 في لاقاليت **La Valette** ، و3-4 جوان 1987 في **Brioni**) وخلالها اقترحت معظم الدول جعل حوض المتوسط منطقة غير نووية، ثم ذهبوا إلى أبعد من ذلك في اجتماع الجزائر 1990 باقتراح إنشاء ندوة للأمن والتعاون في المتوسط والشرق الأوسط (CSCM) .

من جهة أخرى في ديسمبر1989بادر وزير الخارجية الإيطالي **Cianni Micheles** ثم بعده في فيفري 1990 وزير الخارجية الإسباني **Francisco Ordonez** إلى طرح فكرة مشروع مماثل، قبل أن يقدم رسميا في شكل

اقتراح إسباني إيطالي في اجتماع المتابعة لندوة الأمن والتعاون في أوربا CSCE في بالما " Palma " (سبتمبر 1990)، المبادرة حسب الاقتراح تظم دول الشرق الأوسط ودول حوض المتوسط من إيران إلى موريتانيا وكل الدول المشاطئة للبحر الأسود بما فيها الاتحاد السوفياتي السابق والاتحاد الأوربي وكذا الولايات المتحدة ، المبادرة أجهضت بفعل معارضة الولايات المتحدة وبريطانيا وكذا تحفظات فرنسا، رغم المبررات التي قدمتها كل من إسبانيا وإيطاليا في دفاعهما عن الفكرة .

غير أن مشروع ندوة الأمن والتعاون في المتوسط أعيد بعثه بشكل قوي خلال اجتماع فيينا لندوة الأمن والتعاون الأوربي البرلمانية (1990) ومنها تمت الدعوة لعقد ندوة برلمانية للأمن والتعاون في المتوسط تحت إشراف اتحاد ما بين البرلمانات وبالفعل في 15-20 جوان 1992 بـــ ملقا Malaga تم عقد أول ندوة برلمانية للأمن والتعاون في المتوسط بهدف وضع سياسة متوسطية من طرف المتوسطيين أنفسهم، في اللقاء الثاني للندوة البرلمانية المنعقدة في لاقاليت بين 1 و4 نوفمبر 1995 تمت الدعوة لإنشاء جمعية الدول المتوسطية تكون مفتوحة لكل الدول المشاطئة للمتوسط وللدول التي يرتبط مصيرها به .

مشروع الندوة لم يرى النور لاعتبارات عديدة، من جهة رفضت الولايات المتحدة المشروع لأنها رأت فيه محاولة لإبعادها أو على الأقل التقليل من نفوذها في منطقة البحر المتوسط والشرق الأوسط، أما فرنسا فهي تفضل أن تركز عملها وجهدها أكثر على غرب حوض المتوسط ليكون نواة صلبة في المستقبل لمشروع أكبر .

3- حوار (5+5) :

نشأت المبادرة التي أفضت إلى مشروع (5+5) في سنة 1983 حيث أعلن الرئيس الفرنسي **فرانسوا متران** من مراكش عن فكرة عقد مؤتمر حول غرب حوض البحر المتوسط يضم إسبانيا، إيطاليا، فرنسا، البرتغال، الجزائر، المغرب، تونس ويخصص لدراسة القضايا الاقتصادية، وهو ما أيدته كل من تونس والمغرب في حين دعت الجزائر إلى ضرورة توسيعه ليبحث أيضا المسائل الأمنية وقد رفض هذا الاقتراح .

فكرة المشروع تبناها Bettino Graxi في 1986 وF.Gonzales في نفس الفترة تقريبا وهي الفترة التي تحرك فيها المجتمع المدني اتجاه المشاكل التي تعرفها المنطقة، فجاء ملتقى مرسيليا(25-27 فيفري 1988) ليناقش ثلاث محاور رئيسية: المشاكل المالية والصناعية، العلاقات الأورمغابية، آفاق العلاقات المغاربية، ثم بعده ملتقى طنجة(24-27 ماي 1989) ليطرح مسألة ترقية العلاقات بين ضفتي غرب المتوسط .

وكتتويج لهذه المبادرات والملتقيات جاء اجتماع روما (10 أكتوبر1990) الذي جمع تسع وزراء خارجية دول غرب المتوسط (5+4) لوضع آليات جهوية تسمح بتثمين الأفكار حول مفهوم الأمن الشامل (اقتصادي، اجتماعي، سياسي، ايكولوجي)، وعقد لقاء ثاني يومي 26 و27 أكتوبر 1991 بالجزائر وشهد هذا اللقاء انضمام مالطا لتصبح الآلية معروفة بحوار (5+5) .

حوار(5+5) تعطل بفعل حرب الخليج ومواقف دول القوس اللاتيني خاصة فرنسا وكذا بفعل الحصار على ليبيا والمشاكل المغاربية خاصة الخلاف حول قضية الصحراء الغربية .

4- المنتدى المتوسطي :

المنتدى المتوسطي فكرة فرنسية تهدف إلى جمع في إطار غير حكومي،مسؤولين وإداريين ورجال السياسة والأوساط السوسيومهنية، جامعيين ، وخبراء من الدول الأوربية والمغاربية التي تنتمي للجزء الغربي من حوض المتوسط من أجل تطوير التعاون والمبادلات في المجالات الاقتصادية والاجتماعية و الثقافية، والمنتدى حسب أصحاب المبادرة جاء ليساهم في تسهيل وترقية الحوار والتعاون المتوسطي. الفكرة تبناها الرئيس المصري حسني مبارك بعد إحساس مصر بالتهميش خاصة في حوار (5+5)، واقترح إنشاء منتدى متوسطي غير رسمي يكون فضاء للحوار وتبادل الآراء والأفكار وبعدها جاء اجتماع الإسكندرية (3-4 جويلية1994) ليجمع وزراء خارجية 10 دول متوسطية هي إسبانيا، فرنسا، إيطاليا، اليونان من جهة، والجزائر، مصر، المغرب، تونس وتركيا من جهة أخرى وتقرر خلال هذا الاجتماع إنشاء ثلاثة فرق عمل حول الحوار السياسي، الثقافات والحضارات، التعاون الاقتصادي والاجتماعي. وتم التأكيد على الطابع والأهداف الخاصة

للمنتدى كإطار مفضل ومرن وغير رسمي للحوار البناء لإنضاج الأفكار والمشاورات بين الدول.

ونشير إلى أن آخر دورة للمنتدى هي الدورة السادسة التي جمعت 12 دولة والتي عقدت في بالما دي مايوركا يومي 20 و 21 أفريل1998 .

وهنا نشير إلى أن المنتدى هو الإطار الوحيد تقريبا الذي ظل يشتغل رغم الظروف التي عاشتها كل المنطقة، وهو الأمر الذي جعل وزير خارجية فرنسا ابير فدرين يصرح خلال اللقاء الأخير قائلا : " إن الأمر الأساسي هو أن المنتدى موجود فعلا (...) لقد استطعنا التطرق إلى مواضيع ليس لها وجود في أماكن أخرى "[1] .

وكان المنتدى قد عقد أول لقاء له في الإسكندرية سنة 1994 واللقاء الثاني في سان مكسيم بفرنسا سنة 1995، واللقاء الثالث في طبرقة بتونس سنة 1995، واللقاء الرابع برافيلو بإيطاليا سنة1996، واللقاء الخامس في الجزائر سنة1997، واللقاء السادس والأخير في بالما دي مايوركا1998 كما أشرنا إلى ذلك .

---

[1] يومية الخبر، 21 أفريل 1998 ، ص 2.

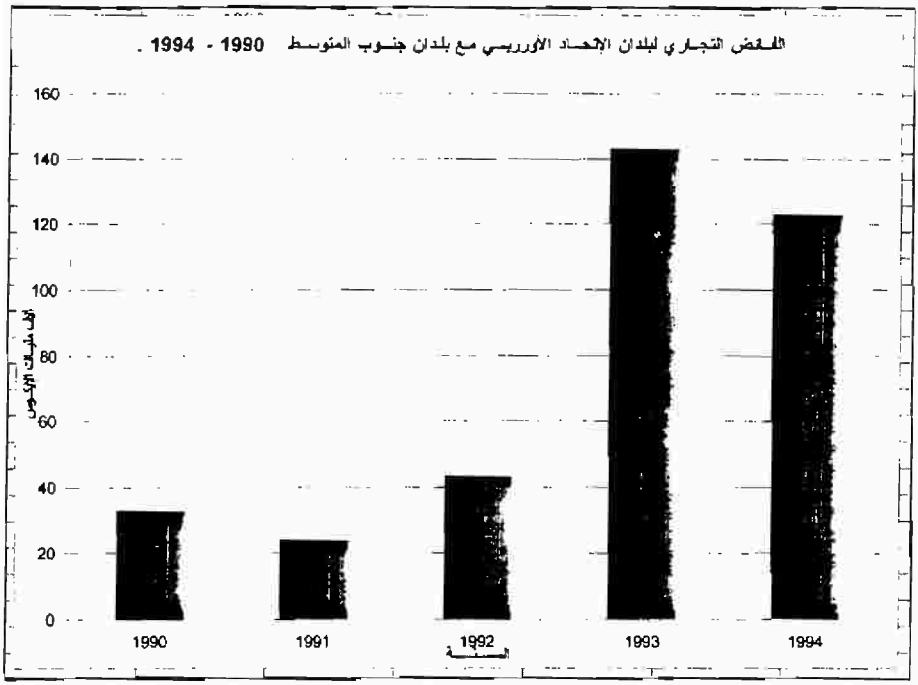

المصدر: نحو رؤية جديدة لشراكة أوربية-متوسطية،معهد كتلونيا للدراسات المتوسطية والتعاون، دار الكتاب العربي للطباعة والنشر، برشلونة 1997 - ص 53 .

المبحث الثالث :تطورات مسار مشروع الشراكة الأورومتوسطية

حددت ندوة برشلونة الأورومتوسطية(نوفمبر1995) في إطار البيان الوزاري المشترك التوجهات الكبرى للسياسة المتوسطية للاتحاد الأوروبي خلال القرن الواحد والعشرين، والتي ترتكز على مفهوم الشراكة الذي يرمي إلى بناء فضاء اقتصادي و أمني أوروبي، يستجيب لديناميكية العولمة/الاقليمية. ندوة برشلونة إذن وضعت القواعد لمسار قصد خلق إطار يجمع الاتحاد الأوروبي من جهة و12 دولة متوسطية من جهة أخرى، وتم فيها الاتفاق على خلق آلية، هدفها متابعة ودفع هذا المسار إلى الأمام. هذا ما يدفعنا لاعتبار ندوة برشلونة خطوة أولى في عملية طويلة تتطلب جهودا كبيرة بالنظر إلى الاعتبارات الآتية:

1 - رغم أن عددا من الأمور قد تحقق من خلال عملية برشلونة على المستوى النظري على الأقل، إلا أن المهم ما يزال بعيد المنال(ملف المنتجات الزراعية مثلا).

2 – يبدو أن الاهتمام بتوسيع الاتحاد في وسط و شرق أوروبا قد طغى على حساب المساعدة والتعاون مع منطقة جنوب حوض المتوسط.

3-على الاتحاد الأوروبي بذل جهود كبيرة كي يتمتع بدور قيادي في عملية السلام في الشرق الأوسط ،ذلك لأن عدم الاستقرار في تلك المنطقة ينذر كل منطقة حوض المتوسط بالسوء. وهو ما يقودنا للتساؤل:هل أن التوجه الذي تبلور في برشلونة عام 1995 ذو طابع استراتيجي و شمولي طويل المدى(سياسيا، اقتصاديا، ثقافيا)، دفعت به إلى الواجهة نهاية الحرب الباردة، التي أنهت التركيز على الاتحاد السوفيتي، وسمحت ببروز التناقضات خاصة على المستوى الاقتصادي و التجاري بين التكتلات الكبرى ، أم أن عملية برشلونة هي مجرد عملية تكاملية إقليمية عادية، تهدف إلى بناء منطقة للتبادل الحر في إطار التضامن بين دول المنطقة؟

المطلب الأول : بدايات مشروع الشراكة الأورومتوسطية:

في البداية أريد أن أشير إلى أن المفهوم المطروح للشراكة هو مفهوم أوروبي ، بمعنى أنه ليس مفهوما متوسطيا نتج بعد اتفاق مختلف الأطراف عليه، فالمشروع الأورومتوسطي و كما يدل عليه اسمه هو مشروع أوروبي في الأساس "يتجه إلى إعادة تنميط العلاقات الاقتصادية و التجارية لأوروبا مع جيرانها المتوسطين، في ضوء المتطلبات السياسية والأمنية الجديدة للاتحاد الاوروبي، و ليس على مبدأ الطبيعة المتميزة للعلاقات التي حاكها الجوار و التاريخ"[1] .

هذه المتطلبات الجديدة التي تولدت عن نهاية نظام الثنائية القطبية مثلت نقطة انطلاق للمشروع الأورومتوسطي ، فكما يرى الباحث المغربي **فؤاد زعيم** فإن "نقطة بداية المسار الأورومتوسطي موجودة في قلب ديناميكية البناء الأوروبي، ففي هذه المرحلة خلقت توازنات جديدة ترتبت عن نهاية الثنائية القطبية، و بكل بساطة مسار برشلونة ولد مع سقوط جدار برلين"[2] فالوحدة الألمانية والتوسع نحو الشرق طرحا بقوة مسألة

---

[1] عبد الرحمن مطر: أسئلة برشلونة: قراءة أولى في مؤتمر برشلونة للشراكة و التعاون الأوروبي المتوسطي، المستقبل العربي، السنة 19، عدد 215 ، جانفي 1997 ، ص 64 .

[2] Fouad Zaim :La conférence euroméditerraneenne.op.cit, p57

الوزن النسبي لبلدان أوروبا الجنوبية داخل أوروبا نفسها، وظهرت فكرة ضرورة إعادة التوازن بين شمال وجنوب القارة خوفا من الهيمنة الألمانية، وفي سنة 1992 بدأت تظهر رؤية جديدة داخل الاتحاد الأوروبي، تدور حول أربعة أهداف أساسية أشار إليها الباحث **بشارة خضر**[1] وهي:

1- دعم الإصلاحات الاقتصادية و السياسية في دول حوض المتوسط.

2-التمهيد لبروز فضاء اقتصادي اورومتوسطي في آفاق 2010.

[1] Bichara Khader : Le partenariat euroméditerraneen. op.cit. p40

3- تشجيع دول المشرق وإسرائيل على بذل مزيد من الجهود لإنهاء الصراع العربي الإسرائيلي و بناء سوق جهوي.

4-دعم الجهود الهادفة إلى تقليص معدلات النمو الديمغرافي في أقرب الآجال.

و هو ما خرجت به قمة لشبونة (جوان 1992) حيث شخصت هذه القمة بشكل جيد حالة الاستقطاب التي تعيشها أوروبا بين الشرق والشمال مع ألمانيا من جهة، و الجنوب مع دول القوس اللاتيني من جهة أخرى ، فإذا كانت أوروبا الشرقية والوسطى تشكل مجالا حيويا لألمانيا، فإن جنوب حوض المتوسط هو كذلك بالنسبة لدول القوس اللاتيني .

في هذه القمة و قصد إعادة التوازن داخل المجموعة الأوروبية قدم مشروع الشراكة الاورومغاربية، الذي بدأ بفكرة منطقة للتبادل الحر بين أوروبا و المغرب العربي، و هي فكرة ولدت في ظل ملابسات معينة:

- في 17 فيفري 1992 أعلن ببرشلونة عن فكرة اتفاق للتبادل الحر مع المغرب.
- في2 مارس1992 إسبانيا تقترح لشركائها الأوروبيين خلق منطقة للتبادل الحر(ZLE) بين المجموعة الأوروبية والاتحاد المغاربي، من أجل إنقاذ دول المغرب العربي من الانفجار الاقتصادي والاجتماعي.
- في أفريل 1992 وجهت المفوضية رسالة للمجلس و البرلمان الأوروبيان معنونة بـ مستقبل العلاقات بين المجموعة الأوروبية والمغرب العربي، بهدف بناء سياسة جوار، أخذا بعين الاعتبار علاقات الاعتماد المتبادل القائمة، الرسالة جاءت بمصطلح جديد الشراكة الأورومغاربية.
- في نفس الفترة تقريبا اقترحت أسبانيا التخفيف من ديون هذه الدول ودعمها ماليا وفتح حوار سياسي.
- تزامن هذا الاقتراح مع الأوضاع المتفجرة في الجزائر، وحالة عدم اليقين التي هيمنت على كامل شمال إفريقيا(الحصار على ليبيا، الاستقرار الهش في تونس والمغرب و مصر) وبروز التيار الإسلامي في المنطقة(وصول الرفاه إلى السلطة في تركيا،تصاعد دور حماس و الجهاد في فلسطين، فوز الإسلاميين بالتشريعيات في الأردن...) ونهاية حرب الخليج.

ثم جاءت قمة كورفو" Corfou " (جوان 1994) لتنقل علاقات الاتحاد الاوروبي مع منطقة حوض المتوسط إلى مرتبة متقدمة في

جدول اهتمامات الاتحاد الأوروبي، حيث طرحت فكرة الشراكة الأورومتوسطية، و التي تقوم على مفهوم جديد يضفي بعدا أكثر تعقيدا يتجاوز التعاون التجاري الذي حكم لحد الآن العلاقات الأوروبية المتوسطية، للوصول إلى بناء فضاء أوروبي متوسطي تكون الخطوة الأولى إليه بناء منطقة للتبادل الحر.

وفي أكتوبر1994 وجهت اللجنة الأوروبية للمجلس والبرلمان الأوروبيان وثيقة عنونتها بـ: تمتين السياسة المتوسطية للاتحاد الأوروبي: تأسيس شراكة اورومتوسطية.

في هذه الوثيقة حوض المتوسط معرف بأنه منطقة ذات أهمية استراتيجية للاتحاد الأوروبي، وتوضح نفس الوثيقة وجود علاقات اعتماد متبادل في ميادين مختلفة، و تخص بالذكر التموين بالطاقة و الهجرة و الاستثمار، وتؤكد الوثيقة أن اللاستقرار في المنطقة ستكون له انعكاسات سلبية على أوروبا، لذلك فالاتحاد الأوروبي مدعو لمساعدة دول المنطقة لمواجهة التحديات الجديدة، عبر سياسة متعددة الأبعاد سمتها الوثيقة شراكة أورومتوسطية.

وخلال قمة ايسن"Essen " (ديسمبر 1994) تم التأكيد على ضرورة تدعيم السياسة المتوسطية للاتحاد الأوروبي، حيث جاء في التقرير الختامي للقمة أن حوض المتوسط يشكل بالنسبة للاتحاد الأوروبي منطقة ذات أولوية استراتيجية و تم في هذه القمة إقرار مبدأ عقد ندوة أورومتوسطية.

في مارس1995 وثيقة جديدة أخرى للمفوضية تحدد مقترحات لانطلاق الشراكة الأورومتوسطية، أجملتها في 3 محاور أساسية:

1-دعم التحول الاقتصادي في دول جنوب الحوض

2-دعم التوازن السوسيواقتصادي

3-دعم التكامل الإقليمي

كما أن الوثيقة أكدت على أهمية الانتقال إلى اقتصاد السوق، وترى أن الزيادة الكثيفة للاستثمار الخارجي المباشر ضرورية و حيوية من اجل بناء فضاء أورومتوسطي، وتقترح المفوضية في هذه الوثيقة زيادة في الغلاف المالي المخصص للدول المتوسطية، ليصل إلى 5.5 مليار ايكو خلال الفترة1995-1999 مقابل 7 مليار ايكو لدول أوروبا الشرقية والوسطى، هذا الارتفاع يعكس

الاهتمام المتزايد مقارنة بالفترة 1991-1994 حيث كان الغلاف المالي يقدر بـ 1.6 مليار ايكو، وهو الأمر الذي أكده المجلس الأوروبي الذي اجتمع في مدينة كان Canne ، حيث توصل إلى اتفاق حول الالتزامات المالية الخارجية للاتحاد في الفترة 1995-1999 ، إذ ضاعف 4 مرات القروض المخصصة لحوض المتوسط . بعد هذا بدأ التحضير لعقد الندوة الأورومتوسطية التي تم إقرارها في قمة أيسن Essen ، من خلال ثلاثة لقاءات تحضيرية(5-6 أكتوبر، 24-25 أكتوبر، 13-15 نوفمبر) باشرتها الترويكا الأوروبية من خلال زيارات لبلدان الضفة الجنوبية .

المطلب الثاني: تبلور مشروع الشراكة الأورومتوسطية[إعلان برشلونة]

بمناسبة انعقاد ندوة برشلونة(نوفمبر 1995) تمت صياغة إعلان يعتبر بمثابة ميثاق أورومتوسطي من طرف 27 دولة مشاركة، هذا الإعلان مكمل ببرنامج عمل يجسد روح الندوة، القائم أساسا على فكرة الأمن و التعاون في حوض المتوسط. إذن الأمر يتعلق بإطار متعدد الأطراف، يجمع بشكل واسع المعطيات الاقتصادية و الاجتماعية و الأمنية، بهدف إنشاء فضاء أورومتوسطي متعدد الأبعاد:

البعد السياسي والأمني: لقد أعطت وثيقة برشلونة أولوية أمنية للتعاون السياسي، تتضمن تبادل المعلومات الأمنية،و التعاون لمكافحة الإرهاب، ووضع إجراءات ثقة للأمن المشترك، وتشترط الوثيقة على موقعيها الالتزام بالتعددية السياسية، واحترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية، وتنمية دولة القانون والديمقراطية في أنظمتها السياسية، وهذا لتحقيق هدفين أساسين:

- إنشاء فضاء مشترك للسلم والأمن : انطلاقا من مبدأ السلم ، فإن استقرار وأمن حوض المتوسط هو غاية مشتركة، وضع لها إعلان برشلونة الحوار السياسي الشامل و المنتظم كآلية لتحقيقها، والتزم الجميع في إطار إعلان المبادئ باحترام المبادئ الأساسية للقانون الدولي، والمساهمة في الحفاظ على الأمن الإقليمي، مع الاعتراف في هذا الإطار بحق كل طرف في اختيار و تطوير بكل حرية نظامه السياسي والسوسيوثقافي والاقتصادي والقانوني"، هذه العبارة الأخيرة التي أدخلت في الإعلان بعد طلب دول جنوب حوض المتوسط، تعكس مخاوف هذه الأخيرة و محاولة للدفاع عن السيادة.

- ترقية الأمن الإقليمي: تم وضع مجموعة من الإجراءات في ميدان ترقية الأمن الإقليمي مكملة للآليات التي جاء بها إعلان برشلونة، والهدف

هو منع انتشار الأسلحة النووية و الكيماوية و البيولوجية، وجعل منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل، و بناء نظام أمني إقليمي يقوم على مفهوم الأمن الشامل.

البعد الاقتصادي : نشير أولا إلى ارتباط الشق الاقتصادي بالقضايا السياسية في المنطقة، والتي يمكننا فهمها بشكل أعمق لدى تحليلنا لمجريات الحوار خلال مؤتمر برشلونة، والتي سيطرت على أجوائه قضية السلام والصراع العربي الإسرائيلي على حساب مناقشة الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية للشراكة الأورومتوسطية.

ويقوم البعد الاقتصادي على:

إنشاء منطقة أورومتوسطية للتبادل الحر: إن مسار تحرير المبادلات المقترح من الاتحاد الأوروبي في ندوة برشلونة يدخل في سياق مضاعف، فهو من جهة تكتل إقليمي، ومن جهة أخرى يندرج ضمن ظاهرة العولمة. لذلك فاعلان برشلونة يقترح من هنا إلى سنة 2010 إنشاء منطقة للتبادل الحر، تجمع 9 دول من جنوب الحوض مع الاتحاد الأوروبي، ولتسهيل عملية إنشاء هذه المنطقة 9 اتفاقيات مستوحاة من نموذج وحيد تعوض الاتفاقيات المبرمة في السابق، تم توقيعها مع دول جنوب الحوض (وقعت اتفاقيات مع كل من: تونس في جويلية95 ، إسرائيل في جانفي96 ، المغرب في فيفري96 ...).

والملاحظ أن وثيقة برشلونة تفرد اهتماما كبيرا لإنشاء منطقة للتبادل الحر، وإلغاء الحواجز الجمركية بين شركاء هذه المنطقة تدريجيا، وتحدد الوثيقة أن إنشاء مثل هذه المنطقة يتطلب من الدول المتوسطية القيام بالإجراءات التالية:

1-اعتماد إجراءات ضرورية في مجال شهادة المنشأ، وشهادة الأصل وحماية الملكية.

2-تطوير و تكييف الهياكل الاقتصادية و الاجتماعية، عبر إعطاء الأولوية لتحديث القطاع الخاص وإطاره القانوني و التنظيمي.

3-تطوير السياسة المعتمدة على اقتصاد السوق، واندماج اقتصاديات هذه الدول.

-الرفع من المساعدات وترقية الاستثمار: تؤكد وثيقة برشلونة على ضرورة زيادة المساعدات، خصوصا تلك الموجهة للبنيات التحتية خلال السنوات الخمسة التالية للمؤتمر، و في ما يتصل بالجانب الاستثماري

تطالب الوثيقة بتوفير المناخ و التشريع الإيجابي للاستثمارات، يسمح بعبارات إعلان برشلونة بـ نقل التكنولوجيا و رفع إنتاج الصادرات، وكذلك إرساء برنامج لدعم فني للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة .

كما أن الوثيقة اعترفت بالمصاعب التي تطرحها مشكلة المديونية ، و بضرورة بذل مزيدا من الجهود لمعالجة هذه المشكلة.

البعد الاجتماعي و الثقافي و الإنساني: تعترف الوثيقة بالتقاليد الثقافية والحضارية للضفتين، وترى أن الحوار بين هذه الثقافات و التبادلات الإنسانية هي مكونات أساسية للتقارب و التفاهم بين الشعوب .

ضمن هذا السياق الوثيقة تقترح إنشاء شراكة في المجالات الاجتماعية و الثقافية تقوم على:

- الحوار و الاحترام المتبادل بين الثقافات و الأديان شرط أساسي للتقارب بين شعوب المنطقة.
- تطوير الموارد البشرية بواسطة التعاون و تبادل الخبرات في مجال التربية والتكوين.
- إشراك المجتمع المدني في مسار التنمية و للتفاهم بين الشعوب .

وضمن البعد الاجتماعي دائما تطرح الوثيقة المشكل الديمغرافي، وتعترف في هذا الاطار بأن التطور الديمغرافي في شكله الحالي يطرح تحدي، يجب مواجهته عن طريق سياسات تضمن تسريع الانطلاق الاقتصادي، كما تطالب الوثيقة بضرورة تدعيم التعاون في مجال مكافحة الإرهاب و الجريمة المنظمة وكذا العنصرية .

ومن أجل تحقيق هذه الأبعاد الثلاثة، تم الاتفاق على خلق إطار متعدد الأطراف دائم، يكون مكملا للعلاقات الثنائية، يتضمن هذا الإطار اجتماعا لوزراء الخارجية يمثل قمة هرم الصيغة، ويكون دوريا من أجل تأمين متابعة تطبيق الإعلان، كما يتضمن الإطار اجتماعات دورية على مستوى كبار المسؤولين من الترويكا الأوروبية و من ممثل عن كل شريك متوسطي للإعداد لاجتماع وزراء الخارجية من أجل تقييم الوضع و تقويم مسار برشلونة.

المطلب الثـــالث : تقييـــم مشروع الشراكة الأورومتوسطية

أثـــار مشـــروع الشـــراكة الأورومتوسطيـــة خلافـــا كبيـــرا بيـــن دول جنـــوب حـــوض المتـــوســـط والاتـــحـــاد الأوروبـــي،حيـــث اعتـــرضت بعـــض دول جنـــوب الحـــوض (الجزائر، سوريـــا،...) على إنشـــاء منطـــقة للتبـــادل الحـــر، لأنهـــا تمثـــل في تصورهـــم فتـــح للأســـواق المتوسطيـــة على المنتجـــات الأوروبيـــة، في الوقـــت الذي تـــلاقي فيـــه المنتجـــات المتوسطيـــة بمـــا فيهـــا المنتجـــات الفـــلاحيـــة والطـــاقويـــة المـــزيد مـــن إجـــراءات التعقيـــد والـــزيـــادات الضـــريبيـــة.

وليـــس في نيتنـــا هنـــا التحـــامل والهجـــوم على الاتحـــاد الأوروبي، إذ لا نخـــفى علينـــا أبـــدا أن الاتحـــاد الأوروبي ليـــس في وسعـــه أن يتخـــلى عـــن التكفـــل أولا وقبـــل كل شـــيء بمصـــالحـــه الخـــاصة، حتى لو كـــان ذلك على حســـاب مصـــالح الـــدول المتوسطيـــة، فالمصلحـــة كمـــا يـــرى أنصـــار المـــدرســـة الـــواقعيـــة هي المحـــرك الأساسي لسلوكية الدول في محيطها الخارجي، من أجل ذلك على الدول المتوسطية أن تعتمد على إمكانيـــاتهـــا الخـــاصة إذا أرادت أن توجـــد الحلـــول للتحـــديـــات التي تعتـــرضهـــا.

ينطلـــق أنصـــار مشـــروع الشـــراكة الأورومتوسطيـــة مـــن المقـــاربة الليبـــراليـــة، التي تـــرى بـــأنه إذا تـــم فتـــح الحـــدود بيـــن دولتيـــن أو أكثـــر فـــإن ضـــغط المنـــافســـة يجبـــر كل دولـــة على التخصـــص في إنتـــاج المـــواد التي تملك فيهـــا أفضليـــة مقـــارنة بالـــدول الأخـــرى، لـــكن هـــذه المقـــاربـــة صـــالحـــة أكثـــر للـــدول المتقـــاربـــة اقتصاديا، والحـــال في منـــطقـــة حـــوض المتوســـط يختلـــف، فـــعدم المســـاواة في التنميـــة بيـــن الضفتيـــن، و اللاتوازن في العلاقـــات الاقتصادية تشكـــل عـــائقـــا لذلك.

والمـــلاحظ أن إعـــلان بـــرشلونـــة قفـــز على هـــذه الحقيقـــة، وقـــدم افتـــراضيـــن محـــددیـــن بشـــأن العلاقـــات الأورو متوسطيـــة همـــا:

1- تقـــديم معـــونـــات للبنيـــات التحتيـــة خـــلال السنـــوات الخمســـة التـــاليـــة للنـــدوة (4.7 مليـــار ايكـــو بـــالإضـــافة إلى مبلغ ممـــاثل يدفعه البنك الأوروبي) .

2- إقـــامة منـــطقـــة للتبـــادل الحـــر.

وفـــي ظـــل الفـــوارق الهـــائلـــة المـــوجـــودة بيـــن اقتـــصـــاد الضـــفتـــين، مـــن حيـــث البنى و الهيـــاكـــل، ومـــن حيـــث النـــوع و الكـــم، لـــنـــا الحـــق أن نتســـاءل:

هل يمكن أن يكون التبادل الحر وحده وصفة لضمان النمو؟ خصوصا لما نقرأ و نطالع دراسة للبنك العالمي حول أثر اتفاق التبادل الحر على الاقتصاد التونسي و المغربي، والتي بينت أنه في ظل شروط معينة (ليونة قانون العمل، حركية رؤوس الأموال، تطوير السوق المالي...) ستعرف تونس و المغرب زيادة في النمو السنوي تقدر على التوالي بـ 4.7% و1.5%، ولكن كما تشير إلى ذلك الدراسة فإن هذا السيناريو غير قابل للتحقيق إلاّ في ظل إعادة تشكيل اقتصاديات الدول المتوسطية بشكل يجعل مستقبل القطاع الصناعي في دول جنوب الحوض غير أكيد و مشكوك فيه، فتحت حماية جمركية دول جنوب الحوض أنشأت وحدات صناعية للاستجابة للطلب المحلي، غير أن هذه الوحدات لا تملك قدرة تنافسية (الأسعار، النوعية...) مقارنة بالوحدات الأوروبية في ظل التبادل الحر، وتشير الدراسة إلى إمكانية انقراض ما بين 30 و40% من المؤسسات في المغرب*.

بل أكثر من ذلك يعاب على المشروع الأوروبي كونه مشروع نموذجي، فنفس الاتفاق الذي قدم للمغرب و تونس و مصر و سوريا ولبنان وللسلطة الفلسطينية، قدم للجزائر، و لكن حالة و نمط الاقتصاد الجزائري مغايران لاقتصاديات هذه الدول (بسبب نمط التنمية المتبعة)،ففي حالة الجزائر مثلا، نسجل أن صادرات الجزائر الفلاحية تقدر بـ 40 مليون دولار، أما صادراتها الصناعية فتقدر بـ 230 مليون دولار، فبتوقيع الجزائر على عقد شراكة مع الاتحاد الأوروبي فستخسر الخزينة الجزائرية ما يقارب مليار و 200 مليون دولار من الضرائب التي تحصلها على الواردات من أوروبا، وهذا ما دفع وزير الخارجية الجزائري السابق عطاف للقول بوجود خلل واضح في الاتفاق المقترح على الجزائر[1] ، فكيف يطلب من دول جنوب الحوض فتح أسواقها للصادرات الأوروبية، و المحافظة في الوقت نفسه على مستويات حماية في سياسات جوهرية بالنسبة لهذه الأخيرة مثل السياسات الفلاحية

---

* أنظر : Mostapha Terrab et Aboubaker Jamai : processus euroméditerranéen et processus du sommet économique du moyen-orient, L'annuaire de la Méditerranée, Publisud, Paris ,1997,p50

[1] حوار مع أحمد عطاف، جريدة الخبر، 3 ماي 1997، ص 6-7

المشتركة، بل أكثر من ذلك طرحت الحركة الحرة مشكلا آخر، وهو هل بإمكاننا تصور فضاء متوسطي تنتقل فيه البضائع والخدمات و رؤوس الأموال بكل حرية، في حين يمنع ذلك بالنسبة للموارد البشرية، و التي تعتبر حجر الزاوية في أي مشروع للتبادل الحر. الواقع أن هذا الخلل انعكس مباشرة على مواقف الأطراف المعنية بالمشروع، إذ تبلور موقفان أساسيان، الأول يعتبر منطقة التبادل الحر مشروعا استعماريا جديدا، غايته توطيد المحور الأوروبي، وتنمية الصادرات و تحويل المنطقة المتوسطية إلى مجرد ملحق لا شريك جهوي، أما الموقف الثاني فهو ينظر للمشروع على أنه يمثل قطيعة في السياسة المتوسطية الأوروبية التقليدية

أنصار الموقف الثاني يركزون على إيجابيات المشروع، والتي يجملونها في النقاط التالية:

أولا: بالنسبة لأوروبا

- التخفيف من ضغط الهجرة
- ضمان التموين المستقر بالطاقة
- تطوير سوق مشكلة من أكثر من 100 مليون مستهلك
- المساهمة في استقرار أمن الواجهة الجنوبية لأوروبا

ثانيا: بالنسبة لدول جنوب الحوض

- تزايد الصادرات الموجهة للسوق الأوروبي
- دعم المداخيل الناتجة عن هذه السياسة
- تكثيف الاستثمارات الخارجية التي تسمح بخلق مناصب شغل
- الاندماج أكثر في السوق العالمي

غير أن أنصار الموقف الأول يرون عكس هذا،فبالنسبة لهم الشراكة الأورومتوسطية تخدم التوجهات الأوروبية بدرجة أولى و أساسية من خلال السعي لتحقيق النقاط التالية:

- تطوير عملية الاندماج الأوروبي
- تدعيم وإبراز الاتحاد الأوروبي كقوة اقتصادية
- تدعيم الموقف الأوروبي في عملية المنافسة الحادة مع القوى الاقتصادية الأخرى (الولايات المتحدة و اليابان بصفة خاصة).

وبالمقابل حسب أنصار الموقف الأول دول جنوب الحوض لن تتحصل مع التبادل الحر على أفضلية دخول منتوجاتها للسوق الأوروبي،

لأنــه بــالنسبــة للمنتوجــات المصنعــة كــانت أصــلا مفتوحــة منــذ أكثــر مــن 20 سنــة،أمــا المنتوجــات الفلاحيــة فهي مستثنــاة مــن اتفــاقيــة التبــادل الحــر، وهــو مــا يقــودهم إلى اعتبــار اتفــاق التبــادل الحــر عبــارة عــن فتــح الأســواق المتوسطيــة للمنتوجات الأوروبية، عبر رفــع الحــواجــز الجمــركيــة، وبــالتــالي الاعتــقــاد بــأن العجــز التجــاري المتوسطي اتجــاه أوروبــا سيــزداد و يتعمــق مــع مــرور الــوقت، وبــالتــالي يــرون أن استــراتيجيــة التبــادل الحــر في المتوســط ستطــرح ثنــائيــة متقابلة في شكل: التكاليف مؤكدة ومباشــرة/الفــوائد غير مؤكدة وغير مباشــرة.

لذلــك بــالنسبــة لهــم فــإن إقــامة منــطقــة للتبــادل الحــر تتطلــب مــا يــلي:

- أن تكــون المعــونة أكبــر ممــا هي مقتــرحــة، فالمنــطقــة بحــاجــة إلى مشــروع مــارشــال جــديد، أو على الأقــل دعــم ممــاثل للــدعم الــذي تلقتــه كل مــن إسبــانيــا و البــرتغــال عنــد انضمــامهمــا للمجمــوعــة الأوروبيــة.
- الاستثمــار المبــاشــر في المنــطقــة في قطــاعــات غيــر قطــاع المــوارد الأوليــة، و هــذا يستــدعي خلــق جــو ملائــم للاستثمــارات الأجنبيــة عــن طــريق وضــع الإطــار المؤســسي الــذي يســاعد على خلــق هــذا الجــو، ويثبــت قــواعد اللعبــة و الآليــات المنــاسبــة لهــذه الاستثمــارات.
- التعــاون بيــن الــدول المتوسطيــة نفسهــا يشكــل أهميــة خــاصــة بــالنسبــة لتقــدم مشــروع الشــراكة الأورومتوسطيــة، وهي نفــس النتيجــة التي تــوصلت إليهــا الــدراســة* التي أعــدتهــا مؤسســة ENI الإيطالية لبنــاء نمــوذج للتــرابط الإقليــمي و التعــاون بيــن أوروبــا والــدول العــربيــة.
- تجــاوز المــأزق الــذي وقــعت فيــه عمليــة الســلام الإســرائيليــة العــربيــة، فلا يخــفى على أحد أن الانتقــال مــن الشــراكة الأورومغــاربيــة (مشــروع 1992) إلى الشــراكــة الأورومتوسطيــة (مشــروع 1994) قــد يســرتهــا اتفــاقيــة أوسلــو، و بنــاء على ذلك لــو تتعثــر عمليــة الســلام فستكــون تبعــاتهــا ثقيلــة على الشــراكة الأورومتوسطيــة.

* المنتــدى: البعد العربي الأوروبي... ،مــرجع سابق،ص10